مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٠٣**

الأربعاء ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد أرو
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	لبنان	السيد عساف
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/200)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/200)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي وبيرو والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكندا وكولومبيا وهايتي والنرويج، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد جون – ماكس بيلريف، رئيس وزراء جمهورية هايتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد جون – ماكس بيلريف، رئيس وزراء جمهورية هايتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد جون – ماكس بيلريف، رئيس وزراء جمهورية هايتي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إدمون موليه، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد موليه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من سعادة السيد ألبيرت رامدين، يطلب فيها دعوته، بصفته الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد ألبيرت رامدين.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من معالي السيد بيدرو سيرانو، يطلب فيها دعوته، بصفته الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد بيدرو سيرانو.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/200، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد إدمون موليه، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موليه (تكلم بالفرنسية): جئت إلى المجلس لأبلغ رسالة أمل. فقد انقضت في الأسبوع الماضي مائة يوم على الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير. وكانت هذه الأيام من أحلك الأيام التي عاشتها هايتي على مدى تاريخها المضطرب. ففي أقل من ٦٠ ثانية، في١٢ كانون الثاني/يناير، تعرضت بورأوبرانس والمناطق المجاورة لأضرار أجسم مما يخلفه إلقاء قنبلة ذرية. وتراوحت الخسائر بين ٥٠ و ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ومات خلال الكارثة أكثر من ربع الموظفين كافة – أي ١٨ ٠٠٠ من مستخدمي القطاع العام. وقتل واحد من بين كل ١٠ أشخاص. ووجد الناجون، سواء من أبناء هايتي أو مواطني البلدان الأخرى، أنفسهم في حالة ارتباك وحزن وبدون مأوى. وتوالت الإعلانات عن الخسائر المروعة. وعلى المستوى الشخصي، فإن تلك الأيام كانت من أحلك أيام حياتي. وأعرف أن ذلك كان أيضا حال صديقي، رئيس الوزراء جون – ماكس بيليريف.

غير أنني أكثر تفاؤلا اليوم وأعتقد أن رئيس الوزراء يشاطرني ذلك الإحساس. فعلى الرغم من أن الأزمة الإنسانية أبعد ما تكون عن الانتهاء، أعتقد أن هايتي أحرزت، بالتعاون مع البلدان الصديقة والمجاورة، تقدما كبيرا في مساعدة الفئات الأشد ضعفا.

ويصف تقرير الأمين العام (S/2010/200) مختلف السبل التي واجهت بها الأمم المتحدة الأزمة والدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتي واصلت، على الرغم من خسائرها، العمل في الساعات التي أعقبت وقوع الزلزال على إنقاذ الأرواح وتيسير المساعدة الإنسانية. وسأتطرق فحسب إلى أنشطة قليلة من أنشطة البعثة لتزويد أعضاء المجلس بلمحة عامة عن نطاق التحديات التي نواجهها اليوم وما تحقق حتى الآن.

تقوم القوات العسكرية والشرطية التابعة لبعثة الأمم المتحدة بتوفير الأمن في جميع أنحاء البلد وتقدم الدعم اللوجستي لتيسير توزيع المساعدات الإنسانية على أكثر من مليون فرد. ويمثل توفير أماكن الإيواء المؤقت والمرافق الصحية الأولويات الرئيسية في وقت يتزايد فيه هطول الأمطار على نحو مطرد ويقترب موسم الأعاصير بسرعة.

وكانت أولويتنا على مدار الأسابيع القليلة الماضية هي مساعدة آلاف المشردين في بور – أو – برانس الذين يقيمون في مواقع خطرة معرضة للفيضانات والانهيارات الطينية. وبالتعاون مع الحكومة وشركائنا من العاملين في المجال الإنساني، نساعد أولئك الأشخاص بصورة عاجلة في إيجاد بدائل، إما بالعودة إلى منازلهم، عند التأكد من سلامة هياكلها، أو بنقلهم مؤقتا إلى مواقع جديدة تُعتبر آمنة بدرجة أكبر. وفي الشهور الماضية، شيد مهندسون عسكريون من بعثة الأمم المتحدة اثنين من هذه المواقع، يمكن لأكبرهما استضافة أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص، في مناطق آمنة حددتها الحكومة. ونوفر وسائل النقل والدعم الأمني لمساعدة شركائنا من العاملين في المجال الإنساني على نقل هؤلاء الأفراد. وحتى الآن، جرى نقل نحو ٣ ٠٠٠ شخص إلى موقع كوراي سيسليس في بور – أو – برانس الكبرى، ووجد بضع مئات آخرون مأوى في موقع تابار ايسا القريب.

سأتوقف عن الكلام الآن لعرض شريط فيديو قصير يبين العمل الذي قام به المهندسون العسكريون من بعثة الأمم المتحدة في تابار ايسا.

شاهد أعضاء مجلس الأمن عرضا لفيلم فيديو.

السيد موليه (تكلم بالفرنسية): في غضون ذلك، يعمل مهندسو بعثة الأمم المتحدة على إعادة بناء الطريقين الرئيسيين الرابطين بين بور – أو – برانس والحدود مع الجمهورية الدومينيكية وبين مدينتي ليوغان وجاكميل واللذين كانا قد تضررا بفعل الزلزال. وهذان الطريقان معبران مهمان للمساعدات الإنسانية وسيكونان كذلك في الشهور المقبلة.

وتقوم وحدات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوحدات التي جرى تشكيلها ونشرها مؤخرا، بالدوريات على مدار ٢٤ ساعة يوميا وسبعة أيام أسبوعيا لتوفير تواجد ظاهر وتعزيز الأمن وكسب ثقة السكان. وليس لدينا قوات كافية لنشرها بأعداد كافية في جميع أنحاء البلد، لكننا تلقينا تعليقات إيجابية من السكان في المناطق التي تعمل فيها القوات مع الشرطة الوطنية الهايتية.

ومن الضروري للغاية كفالة انتعاش الاقتصاد. وقد شارك أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن في برامج النقد مقابل العمل التي تنفذها الأمم المتحدة وشركاء آخرون. وعززت بعثة الأمم المتحدة بدرجة كبيرة برنامجها للحد من العنف في المجتمعات المحلية والذي يعمل فيه آلاف الشبان المهددون بسبب أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وعلى سبيل المثال، ننفذ مشاريع لإدارة أحواض تصريف الأنهار، ستحمي المجتمعات المحلية من الكوارث الطبيعية الجديدة.

بعد مرور ثلاثة أشهر على وقوع الزلزال، ما زال مئات الآلاف من سكان هايتي يعيشون في ظروف من الضعف الشديد. غير أن الجهود الإنسانية للمجتمع الدولي، إلى جانب جهود حكومة هايتي وشعبها، بدأت تُحدث أثرا.

(تكلم بالإنكليزية)

وأعتقد أن فترة الـ ١٢ إلى الـ ١٨ شهرا المقبلة ستكون فترة تحديات ومخاطر كبيرة في هايتي، ولكنها فترة يمكننا مساعدة الحكومة خلالها على تحمل الشدائد. وطريق هايتي نحو الاستقرار يتوقف، في المقام الأول، على الالتزام بالجدول الزمني السياسي والانتخابي ليتسنى نقل السلطة بطريقة دستورية في شباط/فبراير ٢٠١١. وسيتطلب ذلك جهودا كبيرة، سواء في بناء توافق في الآراء بين جميع الأطياف السياسية أو في بذل مساع تقنية ولوجستية ضخمة لتحضير انتخابات شاملة وفي الوقت المناسب. ومن شأن التأخر على ذلك المسار أن يقوض على نحو خطير الاستقرار الذي نعمل على تحقيقه في هايتي منذ سنوات.

وفي غضون ذلك، سنستمر في مجابهة تحديات أمنية جديدة في العام المقبل. فالكثير من المجرمين الخطرين، الذين ساعد القبض عليهم في تحقيق الاستقرار في هايتي خلال السنوات القليلة الماضية، مطلقو السراح مرة أخرى الآن. وستبحث الشبكات الإجرامية عن فرص للاستفادة من ضعف الشرطة ومؤسسات سيادة القانون. وربما يجري استغلال شواغل الناس بشأن كفاية المعونات وما إذا كانت تُوزع بطريقة عادلة لتحقيق مكاسب سياسية. وثمة مخاطر اقتصادية كثيرة حيث يعيش الملايين في ظروف من الضعف الشديد. وهناك بالطبع خطر حدوث كوارث طبيعية جديدة: أمطار أو أعاصير أو حتى وقوع زلازل مستقبلا.

غير أنني أعتقد أن ثمة أسبابا وجيهة تجعلنا نعتقد أن هايتي وشركاءها الدوليين يمكنهم أن ينجحوا في تخفيف حدة تلك المخاطر. وإذا قمنا بذلك، فإنني آمل أن يكون بمقدورنا خلال عامين العودة إلى المركز الذي بلغناه في عام ٢٠٠٩ –

عندما كانت هايتي تنعم بالاستقرار النسبي وتنمو اقتصاديا. ويمكننا عندها البدء في التخطيط مرة أخرى لتوطيد بعثة الأمم المتحدة وتخفيضها تدريجيا. والحاجة إلى إدارة فترة المخاطر الحرجة هذه هي سبب توصيتنا بإحداث طفرة في الجهود، على النحو الذي يصفه الأمين العام في تقريره، استنادا إلى نهج متكامل تتبعه الأمم المتحدة في خمسة مجالات عمل.

أولا، سنكثف دور المساعي الحميدة الذي تضطلع به البعثة في توفير أكبر قدر ممكن من المساعدة لهايتي لكي تواصل السير على دربها السياسي الحرج. وبينما أتكلم، توجد بعثة تقنية تابعة للأمم المتحدة في هايتي حيث تناقش مع الحكومة الخيارات الممكنة لكفالة إجراء الانتخابات في موعدها.

ثانيا، ستواصل البعثة دعم الدور الرائد للحكومة وشركائها في مجال العمل الإنساني لتلبية الاحتياجات والحد من أوجه الضعف أمام الكوارث الجديدة. والخدمات والفرص لا يتعين توفيرها في العاصمة فحسب، ولكن في المجتمعات المحلية خارج بور – أو – برانس أيضا، لتفادي عودة المشردين داخليا على نطاق كبير.

ثالثا، يجب على بعثة الأمم المتحدة تكثيف جهودها لدعم الأمن وسيادة القانون. وبينما واجهت الشرطة الوطنية الهايتية الزلزال بطريقة تثير الإعجاب، فإن قدرتها انخفضت بفعل وفيات الضباط وتدمير مراكز الشرطة وخسارة المعدات الشحيحة أصلا. وفي الوقت ذاته، تواجه الشرطة زيادة هائلة في الاحتياجات من الخدمات الشرطية. وقد توقف تدريب الشرطة الهايتية، الذي سار بصورة جيدة لعدة سنوات، منذ وقوع الزلزال. ويجب على قوة الشرطة، التي يقل قوامها عن ١٠ ٠٠٠ ضابط بقليل الآن العودة إلى الخطة التي كانت موجودة قبل كانون الثاني/يناير لتعزيز حجمها للوصول إلى المستوى المستهدف البالغ ١٤ ٠٠٠ ضابط. هذا هو السبب في طلبنا تعزيز تواجد الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، للمساعدة على سد الفجوة بين قدرة الشرطة الوطنية الهايتية الحالية ومستويات الحد الأدنى المطلوبة لضمان تواجد واضح في الشوارع ومخيمات المشردين داخليا. إن الضباط الإضافيين الذين طلبناهم سيجعلون من الممكن التواجد على مدار الساعة في المخيمات السبعة الأكبر. كما ستمكن هذه الزيادة بعض ضباط شرطة الأمم المتحدة المشاركين في مهام طارئة بعد وقوع الزلزال من استئناف تدريب ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الجدد.

رابعا، نوصي بأن تقدم البعثة، بالعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري بعض المساعدة الهامة جدا والقصيرة الأجل على شكل مستشارين يعملون في المؤسسات ومساعدة لوجستية وتنفيذية، إلى بعض المؤسسات الشريكة الهايتية الرئيسية. ويشمل ذلك مراكز الشرطة والمحاكم في المنطقة المتضررة من الزلزال، والمسؤولين المحليين على مستوى الإدارات، الذين يستضيفون الأشخاص المشردين داخليا ولكن تنقصهم المرافق الأساسية والقدرات.

إن المساعدة الطويلة الأجل لهذه المؤسسات وبناء قدراتها سيتحققان ولكن ذلك سيستغرق وقتا. إننا إذ نوفر بعض المستشارين الإضافيين في إطار برامجنا القائمة للدعم، وفي بعض الحالات منح أصول الأمم المتحدة لإنشاء مواقع المكاتب المؤقتة والمعدات، إنما نوفر حلا هاما جدا لسد الفجوة لكي نمكن هذه المؤسسات من القيام بعملها. وأؤكد أن هذه التدابير ستكون استثنائية، ونعتقد أنها لن تزيد كثيرا في التكلفة الإجمالية للبعثة ولكن سيكون لها تأثير أكبر نسبيا في تعزيز قدرات شركائنا الهايتيين، والحد من المخاطر السياسية والإنسانية.

وأخيرا، ستستمر البعثة خلال جميع هذه الأنشطة في العمل لدعم جهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا من أجل تعزيز خطة اجتماعية متوازنة والاستثمار برأس المال البشري الذي سيجعل هايتي مجتمعا أكثر استقرارا وإنصافا. وذلك هو التقدم الذي نريد رؤيته جميعا والذي سيفضي إلى بيئة مستقرة يمكن للبعثة أن تنسحب منها بأمان.

يوجد في مكتبي الأمامي في بور - أو - برانس لوحة هايتية تصور هايتي على هيئة مريض في المستشفى. ويحيط بهذا المريض الأطباء الدوليون وذوو الخوذ الزرق التابعون للأمم المتحدة، وإلى جانب السرير صف من الأصدقاء والداعمين يدعون له بالشفاء.

وتتمثل رسالة الأمل التي أود نقلها إليكم اليوم في أنه، بعد ثلاثة شهور في هايتي حيث خدمت آخر مرة في عام ٢٠٠٧، أعتقد أن المريض أقوى وأشد قدرة على التحمل مما كنا نعتقد. وبعد قرنين من الانقسام السياسي والاجتماعي العميق، وعلى الرغم من المأساة التي حلت بهايتي في كانون الثاني/يناير، فإن لديها رؤية واضحة وبسيطة ومشتركة على نطاق واسع لتجديد الدولة. وتقدم تلك الرؤية التي جسدتها الحكومة في خطة العمل الوطنية، نهجا للتصدي للتحديات التاريخية المتعلقة بالحوكمة وتشجيع الاستثمار ومواجهة حالات عدم المساواة التي طال أمدها. وعلى الرغم من أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، هناك توافق ملحوظ في الآراء بين مختلف ألوان الطيف السياسي وبين القطاعين العام والخاص في هايتي بشأن الخطوط العريضة لما يجب أن يتحقق الآن.

لذلك أعتقد أن هذه اللحظة، في مواجهة المأساة، تمثل فرصة تاريخية لهايتي. وإذا استطعنا اجتياز المخاطر خلال العام القادم، هناك احتمال جيد بأن عام ٢٠١٠ قد يشهد أيضا بدء عهد جديد من الاستقرار. إن ما تحتاج هايتي إليه الآن هو الدعم من مرافقيها الذين يمكنها الاتكاء عليهم وهي تقف على قدميها من جديد. وذلك هو الدور الذي يمكننا، نحن المجتمع الدولي، القيام به. ومنذ ١٢ كانون الثاني/يناير، انهالت عروض تقديم المساعدة إلى الشعب الهايتي من جميع القارات. ويتمثل التحدي بالنسبة للأمم المتحدة في المساعدة على تهيئة البيئة حيث يمكن ترجمة هذه النوايا الطيبة والكرم على الفور إلى دعم عملي تمس الحاجة إليه. ويجب أن يكون تأثيرها واضحا من أجل إعطاء الدفعة المعنوية اللازمة للقيام بالمهام المقبلة.

وأعتقد أنه بدعم أكبر قليلا مما نوفره بالفعل، ستشق هايتي طريقها إلى الأمام. ومن شأن ذلك أن يكون أفضل نهاية للقصة الرهيبة التي حدثت في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتأبين مناسب وضروري لمن فقدناهم. ومن ذلك المنطلق، أود أن أطلب إلى الدول الأعضاء دعم توصيات الأمين العام.

وختاما، أود أن أشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجلس على كل الدعم الهائل الذي منحتموه للبعثة ولهايتي في الأشهر القليلة الماضية. وأود أن أختتم بياني بوعد وهو التزامي الشخصي بمواصلة العمل بكل ما أوتيت من طاقة في الأشهر المقبلة، للتصدي للتحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية. وبهذه المناسبة، أود أيضا أن أعرب عن امتناننا لقيادته وتفانيه الرائع، وأن أشكره على جهوده في خدمة الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد جون - ماكس بيليريف، رئيس وزراء هايتي.

السيد بيليريف (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن لموافقتهم على الاستماع، من خلالي، لصوت هايتي خلال مداولاتهم.

سيكون بياني قصيرا، نظرا لأنه يتماشى مع الآراء المعرب عنها في تقرير الأمين العام (S/2010/200)، والبيان الذي أدلى به ممثله الخاص في هايتي.

تود حكومة هايتي أن تشكر أعضاء مجلس الأمن على ما أعربوا عنه من مشاعر التضامن الفياضة مع شعب هايتي في أعقاب الزلزال. ونشكر بصفة خاصة مجلس الأمن لأنه أذن بنشر وحدات عسكرية وشرطية إضافية في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرحب بنشر المهندسين من اليابان وجمهورية كوريا في شباط/فبراير لتعزيز القدرات التشغيلية للبعثة ومساعدة الأعمال الإنسانية، في جملة مبادرات أخرى.

ونظرا للتحديات الكبيرة التي يشكلها إنشاء مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وإدارتها في بور - أو - برانس، وكذلك إعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرها الزلزال، نحث الدول الأعضاء على نشر مزيد من المهندسين، قدر الإمكان، وخاصة أن البعثة تمتلك المساحة اللازمة لنشر معدات هندسية إضافية.

ونفهم أن إرسال وحدات شرطة إضافية مُدَرَبة هو قيد المناقشة. وفي هذا الصدد، تود حكومة هايتي الترحيب بالتعزيز المتوقع لعنصر الشرطة التابعة للبعثة.

لقد غير الزلزال تغييرا كبيرا السياق الذي تقدم فيه البعثة الدعم إلى الدولة الهايتية. وبالنسبة للحكومة، تنطوي الـ ١٨ شهرا المقبلة على مخاطر جديدة وتحديات ضخمة ستواجه إدارة الاستجابة في مرحلة ما بعد الكارثة والانتعاش والتعمير ونهضة البلاد.

وما زال تواجد البعثة ضروريا لتعزيز الإنجازات التي حققتها عملية تحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف المواتية للشروع في عملية تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. ونعتبر أن الولاية الحالية للبعثة كافية. ومع ذلك، يبدو أنه سيكون من المرغوب إجراء تعديل مؤقت على الولاية لضمان أن تقديم الدعم للحكومة يلبي، في الأجل القصير، وبصورة أكثر فعالية ومباشرة احتياجات حالة ما بعد الكارثة. وقد تمت مناقشة كل هذا على نطاق واسع في بور - أو - برانس مع الممثل الخاص للأمين العام.

ونؤيد النهج الذي اقترحه الأمين العام وإجراء تعديلات طفيفة على الولاية، على النحو المبين في تقريره الأخير (S/2010/200)، في مجال الأمن ومساعدة مؤسسات سيادة القانون ومبادرات الحكومة لتحقيق اللامركزية.

وفيما يتعلق بموضوع الأمن العام، فقد تكبدت الشرطة الوطنية الهايتية خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات في الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير. ومن شأن تقوية تواجد الشرطة التابعة للبعثة أن يعزز تنمية قدرات الشرطة الوطنية الهايتية لضمان أمن الأفراد، وخاصة السكان المشردين، ومنع عودة الجماعات المسلحة.

إن إحدى أولويات الحكومة هي القيام من خلال وزارة العدل والأمن العام باستعادة القدرات التشغيلية للسلطات القضائية وضمان الوصول إلى العدالة داخل المجتمعات المحلية المتضررة. ونرحب بالاقتراح الداعي إلى تزويد الحكومة بمرافق البعثة والمعدات اللازمة لتمكين مؤسسات سيادة القانون من أداء واجبها بصورة أفضل. وفي الوقت نفسه، إن زيادة الدعم اللوجستي والفني لوزارة الداخلية والجماعات الإقليمية في المفوضيات الإدارية الـ ١٠ على مدار فترة الـ ١٨ شهرا الوجيزة من شأنها تمكين الحكومة من إحراز تقدم في تنفيذ سياسة اللامركزية والتنمية

الإقليمية، التي هي أحد أفضل الاستجابات الممكنة لأسباب ونتائج كارثة بحجم الكارثة التي نجمت عن الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير.

إن تدعيم العملية الديمقراطية وتدعيم الاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية لنجاح عملية المصالحة ذاتها فضلا عن جذب الاستثمار وتعزيز إيجاد الوظائف. وفي هذا الصدد، جدد رئيس الجمهورية التأكيد بوضوح على رغبته في تنظيم الانتخابات العامة قبل نهاية فترة ولايته، على أساس نتائج بعثة جدوى الانتخابات التي تكرم الأمين العام بإيفادها إلى هايتي.

ونظرا للظروف الحالية، فإن الدعم الفني اللوجستي والأمني الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي سيكون ضروريا لكفالة إجراء انتخابات حرة وشفافة وفقا للجدول الزمني الذي ستضعه السلطات المختصة. وفي السياق نفسه، ينبغي أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور هام في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية بغية ضمان فعاليتها.

والتحديات التي تعترض طريق تحقيق الاستقرار في هايتي تحديات هائلة قبل ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. بل هي تحديات أكبر اليوم. ومع ذلك، فإن التضامن الذي أبداه بوضوح شديد المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، يبعث في شعب هايتي وحكومتها الأمل – وبالتأكيد، اليقين – بأن تحقيق مستقبل أكثر إشراقا أمر ممكن.

أود أن أختتم بياني بتقديم الشكر للأمم المتحدة على تعيينها هذا الصديق الرائع لهايتي، السيد إدمون موليه، خلفا للراحل العنابي. وأود أن أشيد بالآلاف من الرجال والنساء الذين، في إطار المنظمة أو بالتعاون معها، يكافحون كل يوم من أجل إعادة إعمار بلدي. ونحن ما زلنا بحاجة إلى مساعدتهم، وسنبذل كل الجهود لنكون جديرين بهذه المساعدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء بيلريف على بيانه الهام للغاية باسم حكومة بلده. ونحن نشعر بغاية الامتنان له.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وأرحب ترحيبا حارا برئيس الوزراء جان – ماكس بيلريف. فقيادته محورية لجهود إعمار هايتي وستظل كذلك. كما يشعر وفد بلدي بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام، إدمون موليه، على إحاطته الإعلامية، والأكثر أهمية، على تفانيه وعلى العمل الممتاز الذي دأبت على الاضطلاع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ظروف صعبة.

وأؤكد مجددا على دعم البرازيل الثابت لهايتي. ونشارك رؤية السيد بيلريف لتحويل هايتي، على النحو الوارد في خطة العمل الوطنية، إلى بلد يتمتع بمؤسسات قوية، وتساعد اللامركزية والتنمية الإقليمية على إرساء الأسس لإنشاء بلد مزدهر ومستقر. كما نشارك الرؤية الواضحة التي أعرب عنها من فوره السيد موليه بالنيابة عن الأمين العام بشأن كيفية تمكن الأمم المتحدة من تقديم أفضل دعم لتلك العملية.

لقد كان الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ضربة في قلب هايتي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وأيا كان الرقم الذي ينظر فيه الأمر – عدد القتلى والنقاط المئوية للناتج المحلي الإجمالي التي أبيدت في عدة ثوان والقدرات المؤسسية التي فقدت للعديد من الأعوام المقبلة أو أي رقم آخر – فإن من الواضح بشكل مؤلم أن لفظة ”دمار“ لا تبالغ في وصف ما حل بالبلد. وكما بين الأمين العام في تقريره (S/2010/200)، فإن الإحصاءات لا تكشف

البعد الإنساني الكامل للكارثة والبعد الإنساني الكامل للجهود المطلوب بذلها لمواجهة عواقب الكارثة.

غير أن المأساة توجد الفرص أيضا. فالاختتام الناجح لمؤتمر إعادة إعمار هايتي، الذي عقد في نيويورك في ٣١ آذار/مارس، أمر مُبشِّر للغاية، إذ تم التبرع ببلايين الدولارات لمساعدة أبناء هايتي على إعادة البناء بشكل أفضل. وأكبر التحديات التي تواجهنا الآن هو ترجمة تضامن العالم إلى واقع. ونحن نناشد المانحين والشركاء صرف ما تعهدوا به من مبالغ بدون تأخير ونشدد على ضرورة التعجيل باعتماد هياكل إدارة صندوق إعادة إعمار هايتي. ونرحب باعتماد البرلمان الهايتي مؤخرا تشريعات إنشاء اللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي.

ويتسم تحقيق الاستقرار السياسي بأهمية قصوى لإعادة إعمار البلد. ونحن نناشد جميع الأطراف الفاعلة في هايتي العمل معا لتعزيز المصالح الوطنية الطويلة الأجل للبلد. ونؤيد اعتزام الحكومة إجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٠، بغية التمكن من إعادة التشكيل الكامل لكلا مجلسي البرلمان ونقل السلطة في الوقت المناسب إلى رئيس منتخب جديد بحلول شباط/فبراير ٢٠١١. وتؤيد البرازيل الدور التنسيقي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في تنظيم الانتخابات في المستقبل، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، التي لا تزال المساعدة التي تقدمها ذات قيمة كبيرة.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة تشكل جزءا محوريا للجهود والاستراتيجيات الدولية صوب إعادة إعمار هايتي. ودورها فريد في دعم الاستقرار والأمن وسيادة القانون. وهو فريد أيضا في البيئة التي تعمل فيها البعثة الآن، وهي بيئة تتطلب زيادة الموارد السياسية والبشرية والمادية في جميع مجالات الولاية الشاملة للبعثة.

ونحن نؤيد اتخاذ النهج المحدد في تقرير الأمين العام، بما في ذلك التوصيات الواردة في الفقرات من ٤٩ إلى ٧٥ بشأن دور بعثة الأمم المتحدة في دعم حكومة هايتي في المستقبل. ونتفق مع التقييم الذي مفاده أن الزلزال لم يدمر مكاسب تحقيق الاستقرار التي تحققت في الأعوام القليلة الماضية، ولكنه أنشأ عقبات جديدة. وستكون بعثة الأمم المتحدة مفيدة في مساعدة الحكومة على المحافظة على تلك المكاسب وتمكينها من انتقال سلس إلى إعادة الإعمار الطويل الأجل.

وترى البرازيل أن دور بعثة الأمم المتحدة في الأشهر المقبلة سيكون هاما بشكل خاص في المجالات التالية.

فيما يتعلق بتوفير الأمن، ينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة دعم الشرطة الوطنية الهايتية في صون السلام والنظام العام، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخليا، وأن تقوم ببناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. ونحن نؤيد توصية الأمين العام بتوسيع وحدة الشرطة، وهو ما ذكره أيضا رئيس الوزراء بيلريف.

وفيما يتعلق بجهود تقديم المساعدة الإنسانية والإنعاش، ينبغي أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بالتنسيق، وعند الاقتضاء، تقديم الدعم اللوجستي للعمليات الإنسانية. ونحن نؤيد آراء الأمين العام بشأن الدور التمكيني الجوهري الذي يمكن أن تضطلع به البعثة في جهود الإنعاش بالاستخدام الكامل لمواردها، بما في ذلك المهندسون العسكريون، عند الاقتضاء.

وفيما يتعلق بتحقيق الاستقرار السياسي وإجراء الانتخابات، سيتواصل دور بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد ليكون هاما للغاية في مساعدة الحكومة، من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص، وفي تقديم الدعم للتحضير للانتخابات.

وبالنسبة لبناء قدرات الدولة والتحول، نحن نؤيد آراء الأمين العام فيما يتعلق بضرورة زيادة الجهود لتجديد وتعزيز القدرات التنفيذية للمؤسسات الهايتية وتوسيع المساعدة الموصى بها في الفقرة ٧١ من التقرير.

وإن كان على المرء أن يخص بالذكر أولوية شاملة واحدة من بين الاحتياجات العديدة التي لا بد للمجتمع الدولي أن يعالجها في هايتي، فإنني سأذكر بناء الدولة. ولفترة أطول مما ينبغي، حاولنا مساعدة أبناء هايتي بدون المشاركة المباشرة للحكومة ومؤسسات الدولة. وتتاح لنا الفرصة الآن لتوجيه جهودنا نحو دعم الرؤية المتمثلة في قيام دولة متجددة وقادرة على تقديم الخدمات وإيجاد الفرص لجميع سكانها، على نحو ما طرحته حكومة هايتي خلال المؤتمر الذي عقد في آذار/مارس. وذلك إلى حد كبير أكثر استثمار مستدام ومعقول التكلفة يمكن أن يوجهه المجتمع الدولي في هايتي.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب برئيس الوزراء جان - ماكس بيليريف وبشكره على قيادته وعلى البيان الذي أدلى به هنا اليوم. وأؤكد مجددا على تضامن بلدي مع بلده وحكومته، في أعقاب المأساة التي وقعت في بداية هذا العام. كما أود أن أشكر السيد إدمون موليه، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، على توليه عرض تقرير الأمين العام (S/2010/200) وعلى أعماله الرائعة. ونحن جميعا ندرك التزامه واحترافه في العمل الذي يقوم به.

وكما قال السيد موليه، إن أي تحد ينطوي على فرص. ولذلك نحن نسلِّم بأن المأساة غير المسبوقة التي حلت بشعب هايتي توفر فرصة تاريخية للأمم المتحدة لاستعراض استراتيجيتها الشاملة لمساعدة شعب هايتي ليس على معالجة إعادة إعمار بلده بالذات باستخدام قدراته وموارده الذاتية فحسب، بل أيضا على التغلب على المشاكل الهيكلية المتعلقة بمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات.

وينبغي أن نوفر لهايتي زخماً متجدداً وقوياً بغية تنميتها لأمد بعيد. هذا هو التحدي الكبير الذي يتعين أن تواجهه الأمم المتحدة ويواجهه المجتمع الدولي في الأشهر المقبلة. وفي حين أظهر الشعب الهايتي ومؤسساته قدرة رائعة على الإبلال، لكن الحقيقة هي أن الزلزال أدى إلى احتياجات جديدة وأثّر في قدرة الدولة على تلبيتها.

لحسن الطالع أن بإمكاننا الاعتماد على الدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة الأمم المتحدة) لمساعدة هايتي، حكومة وشعباً، على تهيئة الفرص السياسية والأمنية وفرص الحماية والانتعاش بغية تمكين البلد من التحرك صوب بيئة تفضي إلى إعادة إعماره وتنميته. ولدى بعثة الأمم المتحدة ولاية متوازنة عندما يتعلق الأمر بواجباتها المتعلقة بحفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية. ولديها كذلك ما يلزم من خبرة وقدرة على تلبية الاحتياجات المصاحبة للإغاثة الإنسانية، والحفاظ على النظام العام، والمرحلة الحالية لإعادة الإعمار.

مباشرة بعد وقوع الزلزال، أشار بلدي إلى ضرورة مراجعة ولاية بعثة الأمم المتحدة، وقدم اقتراحاً في هذا الشأن، بغية أن تتكيف البعثة مع الاحتياجات على الأرض في مجالي المساعدة الإنسانية والحفاظ على الاستقرار والأمن في البلد، من جملة مجالات أخرى. لذلك نرحب بالمراجعة التي أجراها الأمين العام والتي ينظر فيها مجلس الأمن الآن. ونؤيد عموماً توصيات الأمين العام المتعلقة بأنشطة البعثة في المستقبل.

ويدرك وفدي الحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي بغية التمكين من إعادة البناء، وكفالة انتقال ديمقراطي سلس للسلطة في أوائل عام ٢٠١١. ويود

بلدي أن يؤكد من جديد استعداده للعمل مع هايتي بشأن الانتخابات حالما تضع الحكومة الهايتية أولويات، وأطراً زمنية ومجالات تحتاج فيها إلى المساعدة. ونؤيد توصيات الأمين العام بتعزيز المساعدة الانتخابية لدى بعثة الأمم المتحدة كي تؤدي دوراً رئيسياً في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية ومنع ازدواجية الجهود المبذولة. ولا شك في أن مساعدة البعثة للمسؤولين الهايتيين عن الانتخابات في مجالي التخطيط والمساعدة التقنية واللوجستية والأمنية – إلى جانب الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الدول الأمريكية، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة – ستكون هامة لإجراء انتخابات حسنة التوقيت وحرة ونزيهة.

ونعتقد أن مواصلة توفير المساعدة الطارئة لا تزال تحظى بالأولوية في هذه المرحلة، نظراً لفداحة وتعقيد الأزمة على الأرض، وضرورة توفير المسكن والأغذية والخدمات الأساسية لأكثر من مليون مشرد يحتاجون المساعدة بإلحاح قبل حلول فصل الأمطار المقبل. وفي ذلك الصدد، نشيد بتوصية الأمين العام بأن تعمل البعثة كميسّر في التنسيق والتخطيط الوثيقين للمساعدة الإنسانية مع الحكومة الهايتية والأطراف الإنسانية الوطنية والدولية على الأرض.

والحقيقة أنه توجد اليوم حاجة إلى شرطة هايتية فعالة تكون قادرة على توفير احتياجات الحماية للمشردين والنساء والأطفال والمعوقين، فضلاً عن منع الأعمال المخلة بالأمن العام التي يمكن أن تحصل على أيدي عصابات تتألف من سجناء فروا من السجون عقب الزلزال. لذلك، نؤيد أيضاً اقتراح الأمين العام بتعزيز بعثة الأمم المتحدة بأفراد شرطة إضافيين.

إن لدى بعثة الأمم المتحدة الولاية والقدرة حيال مساعدة الحكومة الهايتية على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في سياستها الجديدة ضمن مجالات اللامركزية، وتعزيز المؤسسات، وتحقيق التنمية الإقليمية. ومع ذلك، نعترف بالحاجة إلى تعزيز العمل الاستشاري للبعثة بشأن الشرطة، ووزارة العدل، والأمن العام، والمؤسسات القضائية والجزائية الرئيسية، حسبما يقترح الأمين العام. وإذا طلبت الحكومة الهايتية ذلك، بوسعنا أن ننظر في اقتراح الأمين العام تزويد المؤسسات الهايتية مؤقتاً بمساعدة تقنية من خبراء البعثة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى مسألة التنمية الاجتماعية التي نعتقد أنها ذات أولوية، حسبما يقال دوماً. يعتقد بلدي أننا ينبغي أن ننظر بتوصية الأمين العام القاضية بأن تزيد الأمم المتحدة من تركيز جهودها على الحماية الاجتماعية بغية مساعدة الشعب الهايتي في أن يتغلب بنفسه على المشاكل التاريخية من قبيل الفقر، والبطالة، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي. تلك عناصر هيكلية غالباً ما تسبب العنف والصراع، فضلاً عن العقبات أمام تحقيق التنمية المستدامة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه ترحيب حار إلى رئيس الوزراء بيليريف. إننا نقدر بيانه الممتاز، ونشعر بالامتنان على نحو خاص إزاء آراء حكومته بشأن الدور المناسب الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة الأمم المتحدة). وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام إدمون موليه على إحاطته الإعلامية الشاملة، ولكن قبل كل شيء على عمله الخارق في قيادة جهود الأمم المتحدة في هايتي منذ الزلزال المأساوي بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير. نريد أن نشكره وأن نشكر جميع أفراد البعثة على تفانيهم وتضحياتهم الغيرية.

السيدة الأولى ميشيل أوباما زارت هايتي قبل عدة أسابيع، بعد ثلاثة أشهر على وقوع الزلزال. وأكدت من هناك مجدداً أعمق تعازي الولايات المتحدة للشعب الهايتي

إزاء الخسائر الجمة التي تكبدها. ولقد نقلت رسالة واضحة من الرئيس أوباما مفادها أن الولايات المتحدة سوف تواصل الوقوف إلى جانب شعب هايتي. وسنحت الفرصة أيضاً للسيدة الأولى بزيارة مجمّع الأمم المتحدة خلال رحلتها، لشكر السيد موليه وكل أفرد أسرة الأمم المتحدة على دعمهم الثابت لشعب هايتي، وتوجيه الإطراء إليهم على موقفهم البطولي في وجه أكبر خسارة واحدة في الأرواح عانت منها الأمم المتحدة على الإطلاق، وللتشديد على أهمية الجهود الدولية الحقيقية لمساعدة هايتي على الإبلال وإعادة البناء. وتشعر أمريكا بالامتنان العميق للإسهامات التي تقدمها بلدان عديدة حاضرة هنا من حيث القوات وأفراد الشرطة والمساعدة المالية. ونشعر بالاعتزاز للعمل معاً كمجتمع دولي موحد دعماً لهايتي حكومة وشعباً.

في مؤتمر المانحين بتاريخ ٣١ آذار/مارس، اجتمع المجتمع الدولي للتعهد بتقديم ١٠ بلايين دولار تقريباً لدعم هايتي، ٥ بلايين منها خصصت لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. والولايات المتحدة، من جانبها، سوف تقدم ١,١٥ بليون دولار لإنعاش هايتي وإعادة إعمارها. وهذه الأموال ستساعد حكومة هايتي على التخطيط لتعزيز مجالات الزراعة والطاقة والصحة والأمن والحكم.

ويجتمع مجلس الأمن اليوم لتحقيق توافق في الآراء على مستقبل بعثة الأمم المتحدة في هايتي، التي تواجه بطبيعة الحال وضعاً مختلفاً عقب الزلزال المدمر. ونحن نشاطر الأمين العام تقييمه بأن الأشهر الـ ١٢ إلى الـ ١٨ المقبلة ستكون فترة مخاطر كبيرة نحتاج فيها إلى تحقيق أهداف متزامنة في المجالات السياسية والأمنية والحمائية ومجال الانتعاش. ونتفق أيضاً على أن دور الأمم المتحدة ودولها الأعضاء خلال تلك الفترة ينبغي أن يكون داعماً لحكومة هايتي ومؤسساتها في تحمل المسؤولية، مع احترام سلطتها وسيادتها وحقوقها.

ونتفق إلى حد كبير مع الدور المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة الذي اقترحه الأمين العام في آخر تقرير له (S/2010/200). وأود أن أبرز رأينا بشأن ست توصيات على وجه الخصوص.

أولاً، نؤيد اضطلاع بعثة الأمم المتحدة بدور قيادي ولا سيما في تقديم المساعدة التقنية خلال العملية الانتخابية، بغية كفالة الفعالية وتجنب الازدواجية. ونشجع كذلك الدعم الانتخابي من منظمات إقليمية رئيسية، من قبيل منظمة الدول الأمريكية، تعمل ضمن الإطار التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة.

ثانيا، إننا نوافق تماما على أن الممثل الخاص يجب أن يواصل الإشراف على أنشطة كل منظومة الأمم المتحدة في هايتي وأنه ينبغي لعناصر القوة العسكرية والشرطة والقدرة اللوجستية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تقدم الدعم الكامل لجهود تقديم المساعدة الإنسانية والإنعاش، في حدود الإمكانيات والقدرات التي في حوزتها.

ثالثا، الأشخاص المشردون داخليا ما زالوا بحاجة إلى المساعدة، وبخاصة فيما يتصل بنقلهم إلى مناطق أكثر أمانا وأقل تعرضا للفيضانات. وبالرغم من أن جهودا جبارة قد بذلت لحماية المشردين داخليا ولكفالة بيئة آمنة لهم، فإن على البعثة أن تتعاون الآن مع حكومة هايتي وشركائها الآخرين بغية التوصل إلى حل أكثر استدامة، والمضي نحو اتباع نهج قائم بشكل أقوى على المجتمعات المحلية.

رابعا، نتفق مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى تعزيز دعم بعثة الأمم المتحدة للشرطة الوطنية في هايتي، ولا سيما في كفالة وجود الشرطة على نحو أكثر استدامة ووضوحا في جميع المناطق المتأثرة بالزلزال، بما في ذلك حماية المدنيين في مخيمات المشردين داخليا. إن حكومتي مستعدة لدعم زيادة أخرى قدرها ٦٨٠ من أفراد الشرطة لبعثة الأمم المتحدة

على أساس الفهم بأن الأمانة العامة ستزودنا بتحليل لمدى ملاءمة الشرطة للمهام المناطة بها بغية التعرف على كيفية التوصل إلى العدد المطلوب. كما أننا سنكون شاكرين على تلقي معلومات إضافية حول المفهوم المنقح للعمليات الخاص بعنصر الشرطة في البعثة، بما في ذلك الافتراضات الأساسية لطول فترة الحاجة إلى زيادة قدرة الشرطة. إننا نريد أن نضمن أن يكون في حوزة البعثة العدد الكافي من الأفراد للاضطلاع بالمهام الحيوية في ولايتها، ولكننا أيضا نأمل أن نكفل استخدام جميع أفراد الشرطة المصرح بهم بأقصى قدر من الفعالية.

وبطبيعة الحال، تعتمد الأمانة العامة على الدول الأعضاء في المساهمة بقوات الشرطة الإضافية التي وافق عليها مجلس الأمن، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة والمدربة والمجهزة جيدا. إننا نشيد بالبلدان التي نشرت وحدات الشرطة المشكلة على هذا النحو، ونشجع البلدان الأخرى التي يمكنها أن تساهم بقوات شرطة في البعثة أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

خامسا، إننا نشيد بميل الأمم المتحدة إلى رفض نهج العمل كالمعتاد في ظل هذه الظروف الصعبة. وندرك أن هذا يمكن أن يلقي عبئا ثقيلا على كاهل موظفي البعثة ويضع الموظفين في وضع غير مريح عندما تكون بحوزتهم مكاتب وأجهزة حاسوب وسيارات قادرة على العمل، بينما أقرانهم المحليين من هايتي قد ينقصهم ذلك. ولذا ندرك تماما رغبة قيادة البعثة في تقديم الدعم اللوجستي مباشرة إلى مؤسسات هايتي المكلفين بمساعدتها، ونحن ندرك أن الممثلين الخاصين في بعثات كثيرة أخرى واجهتهم مشاعر مماثلة وواجهوا إحباطا شبيها عندما لم يسمح لهم القيام بذلك.

ولكن، مع ذلك، يجب أن نسأل الأمانة العامة عن تصورها للتعامل مع تكلفة الصيانة والمسؤولية القانونية عندما تعار المعدات والسيارات التابعة للأمم المتحدة إلى المسؤولين في هايتي. ونحن نتساءل عما إذا كان أكثر فعالية من حيث التكلفة والاستدامة إذا ما ترك لأطراف فاعلة أخرى في المجتمع الإنمائي شراء المعدات والسيارات عبر مساهمات طوعية تمنح لهم مباشرة. ونظرا لأن هذه الاقتراحات يفترض أن تكون لغرض سد الثغرات ريثما يبدأ وصول المساعدات للأجل الطويل، كيف يمكن لأداء البعثة أن يتأثر إذا ما استنفذت قدراتها اللوجستية لهذا الغرض، حتى في الأجل القصير؟ إننا نأمل أن تعالج الأمانة العامة والبعثة تلك المسائل بينما تمضي البعثة في المسار المقترح.

إننا نشارك الأمين العام تماما تقييمه للحاجة إلى الاستثمار في بناء قدرة الدولة ورأس مالها البشري. وفي ذلك السياق، ندرك فائدة وضع مستشارين من البعثة داخل مؤسسات ومكاتب هايتي حيثما تطلب حكومة هايتي ذلك. وهذه خطوة منطقية بالتأكيد، حيث أن البعثة قد قدمت قدرا كبيرا من المشورة والمساعدة وفقا للولاية الحالية، كما هو الحال في قطاع سيادة القانون.

وفي الوقت ذاته، حينما تنظر البعثة في ولوج مجالات أخرى لدعم الإدارة لم تدخلها من قبل، فإننا نستصوب إجراء مزيد من التقييم للأساس المنطقي للقيام بذلك من قبل البعثة بدلا من ترك ذلك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية ذات الصلة أو للأطراف الفاعلة الأخرى، الثنائية والمتعددة الأطراف.

وأخيرا، لقد زودنا الأمين العام بمجموعة من الاقتراحات لتمكين البعثة من تقديم الدعم الأمثل لحكومة هايتي في الوقت الحالي للاحتياجات الماسة. وسوف نواصل دعم شعب وحكومة هايتي والتعاون مع الشركاء الآخرين خدمة لهذه القضية الأساسية. وعليه، فإن الولايات المتحدة

مستعدة للنظر في إجراء التعديلات المناسبة على قوام القوة والنهج الموكلين للبعثة وفقا لولاياتها.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أحيي وجود رئيس وزراء هايتي، السيد جان - ماكس بيليريف. وكما قال رئيس الجمهورية الفرنسية، نيكولاس ساركوزي، أثناء زيارته إلى هايتي في شباط/فبراير، فإن لشعب هايتي وحده أن يقر الطريق الذي ستسلكه دولته. وقد بذل السيد بيليريف، بالتعاون مع الرئيس بريفال، جهودا كبيرة وفعالة في طرح هذه الخطة، التي نالت تأييد المجتمع الدولي في المؤتمر المعقود في نيويورك.

وأود أن أوجه تحية خاصة إلى الممثل الخاص، ومن خلاله، إلى موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومنظومة الأمم المتحدة، الذين يعملون بلا كلل في ظل ظروف قاهرة للغاية. وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي منيت بها البعثة، فقد واجهت الحالة بفعالية لافتة. وما زالت الحالة الأمنية تحت السيطرة. ولم تتعرقل العملية السياسية. والمعونة الإنسانية تعتمد على الآليات التنفيذية للبعثة. وقد أدى السيد موليه دورا لا غنى عنه في كفالة استمرار عمل الأمم المتحدة. وهو يحظى باحترام وثقة شعب هايتي، كما أشار رئيس الوزراء بيليريف، وينبغي أن يحظى بالدعم الكامل من مجلس الأمن.

إن الكارثة التي حلت بهايتي قد تحولت إلى فرصة لابتكار نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي جديد لهايتي، وهو نموذج قائم على توزيع أكثر إنصافا للموارد من خلال إضفاء الصبغة اللامركزية سياسيا ومؤسسيا واقتصاديا. والبعثة لها دور أساسي تؤديه في هذا السياق، وهو المساعدة على تهيئة بيئة سياسية وأمنية مؤاتية. وهذا الدور لم يتغير منذ وقوع الزلزال، ولكن حجم الاحتياجات والتحديات قد زاد.

إننا نؤكد دعمنا للنهج الوارد في تقرير الأمين العام (S/2010/200). والمساعي الحميدة السياسية والمحافظة على النظام وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون يجب أن تكون الآن، أكثر من أي وقت مضى، في صميم ولاية البعثة.

كما أننا نعتقد، على غرار الممثل الخاص، أنه حان الوقت لوضع نهج جديد يجعل تعزيز دولة هايتي الأولوية. وعليه، فإننا ندعم مفهوم تعزيز مشاركة البعثة في تقديم الدعم للمؤسسات في هايتي. وهذه استجابة عملية للحالة غير العادية. والأولوية هي لتعزيز المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وبخاصة قطاع العدالة. وينبغي القيام بهذا العمل، بطبيعة الحال، بالاحترام التام لمؤسسات هايتي وسيادتها، بينما تعمل البعثة كملاذ أخير وعلى أساس مؤقت.

لقد تكلل مؤتمر نيويورك بالنجاح ماليا وسياسيا. والإصلاحات التي أعلن عنها - المتابعة المستمرة للمبالغ المخصصة ومركز التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع - لا غنى عنها. ولذا نرحب باعتماد برلمان هايتي للقانون الذي أنشأ اللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي، التي ستسمح بتنفيذ خطة العمل التي وضعتها حكومة هايتي. ولكن، بينما تلح الحاجة إلى الشروع في جهود إعادة الإعمار، يجب ألا نغفل استمرار الحاجة الملحة إلى مساعدة مئات الآلاف من الأشخاص المشردين المعرضين للأعاصير والأمطار الموسمية.

وبالنسبة لهايتي، هناك تعويل كبير على الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. وتشيد فرنسا بتصميم حكومة هايتي على إجرائها في الإطار الزمني المحدد لكي يتسنى انتقال السلطة الدستوري وفقا للخطة الموضوعة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١١. إن تهيئة الظروف العملية والسياسية لإجراء انتخابات موثوق بها في إطار الجدول الزمني الانتخابي

ستكون أولوية أخرى من أولويات البعثة خلال الأشهر القادمة. وسيتطلب ذلك، في جملة أمور أخرى، المشاركة الفعالة من قبل الممثل الخاص فيما يتعلق بمسألة إصلاح المجلس الانتخابي المؤقت. كما أننا نشجع السيد موليه على استخدام مساعيه الحميدة لتعزيز التوافق داخل الطبقة السياسية والمجتمع المدني في هايتي بشأن طرائق الإصلاح الدستوري.

إن فرنسا ملتزمة بقوة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ووحدتنا المؤلفة من ٢٠٠ ضابط شرطة جعلت بلدنا من بين أكبر المساهمين بأفراد الشرطة في البعثة. وفضلا عن ذلك، بالتعاون مع شركائنا سندعم نشر قوات من الشرطة الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وستقدم فرنسا أيضا ١١٠ مركبات في شكل دعم مباشر للشرطة الوطنية الهايتية ولخدمات الإطفاء. وقامت فرنسا، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بنشر مهندسين عسكريين للمساعدة في إزالة الركام من بورت – أو – برنس والمناطق الأخرى التي تتطلب جهودا عاجلة. وستواصل فرنسا بذل جهودها والتزامها إلى جانب شعب وحكومة هايتي وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة كجزء من الجهد الدولي الذي يشمل الدولة وكذلك الجماعات المحلية، ولا سيما المقاطعات الفرنسية في منطقة البحر الكاريبي، والمنظمات غير الحكومية والمهاجرين الهايتيين المقيمين في فرنسا.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. وأشكر أيضا السيد إدمون موليه، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على إحاطته الإعلامية. وأرحب بالسيد جون – ماكس بيلريف، ورئيس وزراء هايتي، في جلسة المجلس.

لقد سبب الزلزال القوي الذي ضرب هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ دمارا وأضرار لم يسبق لها مثيل ونتجت عنه صعوبات وتحديات جديدة لجهود المجلس التي يبذلها لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويشعر بلدي بالحزن للخسائر الكبيرة التي منيت بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أثناء الزلزال. ونشيد بالسيد موليه وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة على شجاعتهم وتفانيهم وتضحياتهم. وهناك مثل صيني يقول إنه عندما تقع مشكلة في مكان ما، تصل المساعدة من جميع الجهات. فلقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية تدفقا مستمرا للدعم الدولي ومشاعر التعاطف والمعونة السخية لهايتي.

وفي أعقاب الزلزال، لم تضع الحكومة الصينية وقتا في تقديم أنواع مختلفة من المساعدة إلى هايتي وتواصل بذل جهودها الحثيثة لمساعدة حكومة وشعب هايتي في التغلب على الصعوبات التي يواجهونها. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن الحالة الأمنية بعد الكارثة في هايتي ما زال يسودها الهدوء وتم إحراز تقدم مستمر في جهود الإغاثة والإنعاش. والصين على اقتناع بأنه في ظل قيادة حكومة هايتي وبدعم من المجتمع الدولي، ستقوم حكومة وشعب هايتي عمّا قريب بإعادة بناء بيوتهم، وتضميد جروحهم وإيجاد مستقبل مشرق من السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

ويركز الاهتمام الدولي على مرحلة ما بعد الكارثة في هايتي وإعادة إعمار البلاد. ونحن ندعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في استمرار تقديم المساعدة إلى هايتي في جهودها لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في أقرب وقت ممكن. وستكون عملية الإنعاش وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الكارثة في هايتي عملية طويلة وشاقة وتثير التحدي. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم سيادة هايتي احتراما كاملا وأن تكفل أن يقوم شعب وحكومة هايتي بدور قيادي في عملية الاستقرار وإعادة الإعمار. ويتعين على الأمم

المتحدة أن تستمر في القيام بدور تنسيقي هام في عملية الاستقرار وفي الجهود الدولية المبذولة لمساعدة هايتي على إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الكارثة.

وتقدر الصين التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام (S/2010/200) وتحيط علما بتوصياته بشأن الدور المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتدرك الصين أيضا أن بعض الأطراف المعنية تأمل بأن تقدم الأمم المتحدة المزيد من المساعدة والدعم لتعزيز الاستقرار السياسي والحفاظ على الأمن وتقديم الدعم للانتخابات وتعزيز سيادة القانون وإعادة بناء قدرات هايتي.

وترى الصين أنه يتعين على الهيئات والوكالات الرئيسية للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمانحين الرئيسيين القيام بواجباتهم بموجب ولاياتهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل وتعزيز التنسيق لتجنب الازدواجية وإهدار الموارد.

لقد قدمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لفترة تزيد على خمس سنوات، إسهامات كبيرة لتحقيق الأمن والاستقرار في هايتي. وفي ظل الظروف الحالية، يتضح الدور الهام الذي تقوم به البعثة في عملية الاستقرار في هايتي. وتحبذ الصين زيادة قدرة البعثة كي تتمكن من تنفيذ ولايتها الحالية بصورة أفضل. وبصفتها بعثة لحفظ السلام، فإن المهمة الرئيسية للبعثة هي الحفاظ على الأمن والاستقرار في هايتي.

أما بخصوص تعزيز الاستقرار السياسي في هايتي، واستعادة قدرة الدولة وتقديم الدعم للانتخابات وتعزيز سيادة القانون، فإن البعثة تقدما دعما ومساعدة مناسبين في إطار ولايتها وقدرتها، لكن يتعين عليها أن تمتنع عن القيام بكل الأنشطة عندما تحيد عن مهمتها الأساسية في حفظ السلام. وعلى نحو ما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠)، فإن مستوى القوة قد زاد بما مجموعه ٣ ٥٠٠ موظف. وسيستغرق نشر القوات الإضافية بشكل تام بعض الوقت.

أما بخصوص زيادة أفراد الشرطة وإعادة تشكيل العنصر العسكري للبعثة، ترى الصين أنه من الضروري لمجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام أن يقوما بتقييم شامل وأن يتبعا نهجا حصيفا في عملية صنع القرار. وتأمل الصين أيضا أن تقوم الأمم المتحدة عمّا قريب بتجديد منشآت البعثة لكفالة سلامة وأمن موظفيها.

السيد عسّاف (لبنان): أود بداية أن أرحب بسعادة رئيس وزراء هايتي السيد جون - ماكس بيلريف وأشكره على مداخلته. كما أشكر السيد إدمون موليه على رسالة الأمل التي حملها. واسمحوا لي بأن أبدي الملاحظات التالية.

نود أن نؤكد مجددا تضامننا مع شعب هايتي إزاء المأساة الإنسانية التي سببها الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وأودى بحياة ٢٢٢ ألف شخص وأدى إلى تشريد ١,٥ مليون نسمة، وألحق أضرارا تقدر بمبلغ ١١,٥ مليار دولار. ومن المحزن أنه سيمر وقت طويل قبل أن تتمكن هايتي من تجاوز هذه المحنة. ولا يسعنا إزاء هذه الكارثة سوى تكرار ما ورد في تقرير الأمين العام وهو أن أفضل ما نقدمه لتأبين الضحايا يكون ”بأن نواصل عملهم، وأن نغيّر هايتي، وأن نبني من جديد من قلب المأساة“ (S/2010/200، الفقرة ٨٠).

إننا نقدر خطة النهوض التي قدمتها حكومة هايتي إلى مؤتمر المانحين المعقود في نيويورك في ٣١ آذار/مارس الماضي. وفي هذا المجال، نرحب بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الذي أسفر عن جمع مساعدات بقيمة ٩ مليارات دولار. وقد عكس سخاء المانحين تضامن المجتمع الدولي مع شعب هايتي وأظهر أهمية العمل الجماعي لمواجهة المآسي التي

تتعرض لها البشرية. ويبقى التحدي اليوم في استمرار العمل لوصول كافة هذه المساعدات وترجمتها إلى خدمات ملموسة على أرض الواقع.

نعبر عن دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي فقدت ١٠١ من عناصرها كان بينهم رئيس البعثة ونائبه. ونقدر الجهود الإضافية التي تقوم بها البعثة، لا سيما ما يتعلق بأعمال الإغاثة ومساعدة المدنيين والمساهمة في عمليات الإنقاذ وفتح الطرقات. وإذ نتفهم الظروف الصعبة التي تعمل فيها البعثة، فإننا نشكر الدول التي استجابت لطلب الأمم المتحدة زيادة عديد القوة بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٨ (٢٠١٠) المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

نشدد على أن يكون لشعب هايتي وحكومته أولوية القيادة في رسم مستقبل البلاد. وندعم جهود إعادة بناء القدرات الوطنية والبشرية لهايتي، لا سيما من خلال نشر التعليم والتوعية وإتاحة الفرص للجميع وتعزيز التنمية العادلة، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وهذا ما ورد في تقرير ”الاستثمار في رأس المال البشري“. ونعبر في هذا المجال عن ارتياحنا لاستتباب الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي.

إننا ندعم قيام بعثة هايتي بتقديم مساعدة تقنية في المسار الانتخابي. وعلى ضوء تقرير الأمين العام وموافقة حكومة هايتي، ووفق ما اقترحه السيد مليت للتو، نعرب عن استعدادنا للعمل بالتوافق مع باقي أعضاء المجلس لمواءمة الولاية المطلوب تحقيقها من بعثة هايتي مع التغيرات الميدانية الطارئة، خاصة بالنسبة إلى تقديم الدعم في المجالات التقنية والتشغيلية واللوجستية، مع الاحترام الكامل لسلطة حكومة هايتي واختصاصاتها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة السيد بيليريف، رئيس وزراء هايتي، في جلسة اليوم. ونشكر السيد إدموند مليت، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن آخر التطورات في هايتي وعلى عرضه تقرير الأمين العام (S/2010/200).

في أعقاب الكارثة الطبيعية مباشرة استأنف السيد إدموند مليت رئاسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي)، وقاد البعثة ببراعة وبروح مهنية عالية في ظروف استثنائية جدا. ونود أن نعرب عن شكرنا للممثل الخاص ولجميع موظفي الأمم المتحدة على الجهود المتسمة بنكران الذات التي يبذلونها في مساعدة الهايتيين في أوقات الشدة والاضطراب.

إننا نؤيد النتائج الرئيسية التي خلص إليها الأمين العام وتقييماته. ونتفق على أن المساعدة الدولية لهايتي ينبغي أولا أن توجه عن طريق حكومة ذلك البلد لأن المسؤولية الأولية عن التعمير تقع في المقام الأول على عاتق الهايتيين أنفسهم. وينبغي أن ينصب دور الأمم المتحدة على تنسيق المساعدة الدولية وتعزيز قدرات السلطات الوطنية.

ونؤيد قرار السيد بريفال، رئيس جمهورية هايتي، بعقد انتخابات بلدية ورئاسية وبرلمانية قبل نهاية عام ٢٠١٠. ونتفق مع وجهة نظر الأمين العام بأن بعثة هايتي يجب أن تؤدي دورا رائدا في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة للعملية الانتخابية المقبلة.

ومما يتسم بأهمية شديدة أن الحالة الأمنية التي سادت بعد الزلزال في هايتي قد تم التحكم فيها بنجاح. وإن قرار مجلس الأمن بزيادة مكوني البعثة من الجيش والشرطة بـ ٣ ٥٠٠ فرد كان استجابة حازمة حسنة التوقيت وفقا للقرار ١٩٠٨ (٢٠١٠). ويبين التقرير وعن حق أن تحديات

جديدة قد برزت في طريق الحفاظ على الأمن متصلة بالدرجة الأولى بإمكانية استفحال النشاط الإجرامي. ولا بد من بذل أقصى الجهود لمنع العنف من العودة إلى هايتي. فلا يمكننا أن نسمح بتقويض النجاحات التي حققتها البعثة في السنوات الأخيرة. ولا بد من تعزيز النظام العام وحقوق الإنسان، لا سيما للنساء والأطفال، في مناطق الإسكان المؤقتة للأشخاص المشردين داخليا.

لقد أمعنا النظر في مقترحات الأمين العام بشأن مستقبل بعثة هايتي. ونؤيد توصياته ونتفق على أن مهام بعثة هايتي، في ضوء الحالة، يمكن إنجازها ضمن إطار الولاية الحالية للبعثة. وبعض المقترحات الواردة في التقرير – مثلا الزيادة في حجم قوة الشرطة التابعة للبعثة بـ ٦٨٠ شرطيا بنهاية هذا العام – تتطلب المزيد من الدراسة في سياق التنفيذ الشامل لقرار مجلس الأمن بتعزيز مكوني البعثة من الجيش والشرطة بـ ٣ ٥٠٠ فرد.

ويلزم كذلك إجراء مزيد من التحليل لفكرة انخراط بعثة هايتي في المسائل الاجتماعية. إن بعثة حفظ السلام، التي يتمثل الغرض الرئيسي منها في تثبيت الاستقرار وفرض سيادة القانون، ربما لا تمتلك المعرفة والخبرة الضروريتين في هذا الميدان الذي يندرج ضمن اختصاص هيئات متخصصة أخرى.

قسوة الطبيعة أنزلت بهايتي دمارا لم يسبق له مثيل وخسائر هائلة في الأرواح. وعانت الأمم المتحدة نفسها من أكبر خسارة في الأرواح في تاريخها. وإننا نشيد بذكرى السيد هادي العنابي، الرئيس السابق لبعثة هايتي، وذكرى موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين قضوا نحبهم بالزلزال.

إن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، وفي طليعته الأمم المتحدة، تكتسي أهمية حيوية. وقد قدمت روسيا، إلى جانب البلدان الأخرى، نصيبها من المساهمة في مساعدة هايتي. ومنذ البداية المبكرة للعمليات الإنسانية انخرطت فرق الطوارئ الروسية المتخصصة في البحث والإنقاذ وأفرقة الإنقاذ التي تستخدم الكلاب المدربة ووحدات العناية الطبية والنفسية في العمل في قلب المنطقة المنكوبة. وأوفدنا مستشفى جويا متنقلا. وقررت الحكومة الروسية تقديم مبلغ ٨ ملايين دولار عبر مختلف القنوات التي هيأتها المنظمات الدولية، لا سيما منظومة الأمم المتحدة، لتعمير هايتي.

السيد بربليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر دولة السيد جون – ماكس بيليريف، رئيس وزراء هايتي، على حضوره هنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد إدموند مليت، الممثل الخاص للأمين العام، الذي اضطلع بذلك الدور منذ بداية الأزمة. نتمنى له كل التوفيق في تأدية مهامه في هايتي. ونهنئ كذلك كل الذين عملوا ضمن الاستجابة الطارئة عقب الزلزال المدمر في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

تعلن البوسنة والهرسك تأييدها للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

منذ أن ضرب الزلزال هايتي بذلت حكومتها جهودا تستحق التقدير للتصدي للتحديات التي تواجهها الأمة، ولكن لا غنى عن مواصلة المجتمع الدولي اهتمامه وتقديم دعمه لشعب هايتي في جهوده لبناء بلده. وفي ذلك السياق تشجعنا بنتائج مؤتمر المانحين لهايتي، المعقود في ٣١ آذار/مارس، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لجميع المانحين الدوليين على تعهداتهم السخية.

تؤيد البوسنة والهرسك تأييدا قويا حكومة هايتي في اضطلاعها بواجباتها بفعالية في خدمة مصالح شعبها على خير وجه، بما في ذلك الخطة الطموحة بالشروع في الانتخابات التي ستسمح بانتقال رئاسي في بواكير عام ٢٠١١. ومن الأهمية بمكان أيضا في رأينا أن توحد حكومة هايتي وجميع

العناصر السياسية صفوفها، في هذه الأجواء الحساسة، وتعالج مسألة المرحلة الانتقالية وتجد طريقة لسد الفجوة التشريعية الفاصلة بين أيار/مايو والانتخابات. وفي ذلك الصدد نرحب بتكليف بعثة الأمم المتحدة بتقييم المتطلبات والخيارات فيما يتصل بالجدول الزمني للانتخابات العامة.

ونحن إذ نضع أهمية المساعدة الدولية في الإعداد للانتخابات في الحسبان فإننا نؤيد توصيات الأمين العام بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) يجب أن تؤدي دورا رائدا في تنسيق المساعدة الانتخابية. ويحدونا الأمل أن تيسر تلك الجهود إجراء انتخابات حرة واشتمالية في الوقت المناسب، مع المشاركة الكاملة للنساء في تلك العملية الهامة.

وبالإضافة إلى ذلك نعتبر إعادة بناء وتقوية قطاع الأمن والنظام القضائي والنظام العقابي مهمة أساسية لتحقيق الانتعاش والتنمية. وإن المساعدة المقدمة للشرطة الوطنية الهايتية، التي اضطلعت بدور هام في توفير الأمن إلى جانب بعثة هايتي، وكذلك في تطوير إطار استراتيجي للمساعدة يتماشى مع خطة الإصلاح، تكتسي أقصى الأهمية. إن التعاون بين بعثة هايتي والشرطة الوطنية الهايتية في توفير أوسع تغطية ممكنة للمخيمات وفي معالجة العنف ضد النساء والفتيات سيكون جوهريا. وفيما يتصل بالنظامين القضائي والعقابي، ندعم جهود بعثة هايتي في تقديم المساعدة في ذلك الميدان لحكومة هايتي، التي ألحق الزلزال بها أيضا أضرارا شديدة.

وترحب البوسنة والهرسك بخطة عمل هايتي وتأسيس هيئة التعمير المرحلي لهايتي، التي ستتولى تنسيق المعونة المالية الدولية إلى أن يتم تأسيس السلطة الإنمائية لهايتي وصندوق تعمير هايتي.

وفي أعقاب زلزال بهذه العواقب المدمرة أصبح الشرط الرئيسي المسبق لإعادة البناء والانتعاش الاقتصادي الحثيث استعادة تلاحم نسيج المجتمع، لا سيما داخل المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة. وبالتالي، وتوقعا لتدابير إعادة بناء المجتمعات المحلية، ينبغي لأصحاب المصلحة الدوليين وحكومة هايتي أن يبقوا في حسبانهم أن البرامج والمشاريع التي تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي والتي تحظى بدعمه هي وحدها التي تعود بالفائدة وتتسم بالاستدامة.

وبالإضافة إلى جهود الانتعاش على الأمد الطويل، ومع أخذ الحالة الإنسانية في الاعتبار، من الجوهري أن يتواصل تسليم المعونة الإنسانية لشعب هايتي. ويجب أن يحظى توفير الملجأ والتصحاح والمرافق الصحية أثناء موسم الأمطار والأعاصير بالأولوية. وترحب البوسنة والهرسك بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدة للسكان المحتاجين.

ونحث الحكومة على بذل كل جهد ممكن لمواجهة الظروف الصعبة في مخيمات المشردين داخلياً. ونؤيد كذلك مناشدة الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة الأمم المتحدة) بتوفير المزيد من الدعم التقني والعملي واللوجستي الذي سيعين حكومة هايتي على الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد.

وتواصل الأمم المتحدة تأدية دور حيوي في هايتي، وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أشيد بأفراد الأمم المتحدة والبعثة على العمل الهام الذي قاموا به حتى اليوم. ومنذ حصول الزلزال، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة بولايتها في بيئة متغيرة. فخلال ذلك الوقت الصعب بشكل استثنائي، وبعدما تعرضت البعثة لضربة قوية بفعل الزلزال، قامت

بتوفير الدعم الضروري لعمليات الإنقاذ والإغاثة. وفي هذه المرحلة التي تشهد الانتقال من الإغاثة إلى إعادة الإعمار، لا بد لبعثة الأمم المتحدة من مواصلة توفير المساعدة التقنية والعملية واللوجستية إلى حكومة هايتي.

أخيراً، تشيد البوسنة والهرسك بالشعب الهايتي على ما يتحلى به من كرامة وثبات رائعين، وتشيد بحكومة هايتي والأطراف السياسية والمجتمع المدني على جهودها البناءة الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء وكفالة الاستقرار السياسي رغم فداحة الخسائر والمعاناة. ونحن على اقتناع بأن هايتي حكومة وشعباً سوف تتغلب بدعم من المجتمع الدولي على جميع التحديات وتبني هايتي أقوى وقابلة للحياة.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): إنني ممتن لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة جداً بشأن الحالة في هايتي. وعلى غرار المتكلمين السابقين، أرحب بدولة السيد جان – ماكس بيليريف، رئيس وزراء هايتي.

يشعر وفدي بالسعادة للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في هايتي، ولا سيما إزاء عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة الأمم المتحدة)، هذا العمل الذي تكلم عن مستجداته تقرير الأمين العام (S/2010/200). وثمة نقطة رئيسية تتعلق بالتقرير هي أنه كتب عندما كان تضامن المجتمع الدولي لإعادة بناء هايتي في ذروته.

إن تاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ سوف يعيش في ذاكرتنا الجماعية كيوم واجهت فيه البشرية إحدى أشد المآسي تدميراً في تاريخها. فلا يزال عالقاً في أذهاننا العديد من الصور المرعبة والمؤلمة التي تذكرنا بفداحة الخسائر البشرية والمادية التي يصعب تصورها الناجمة عن الزلزال الرهيب. وهذه الكارثة الفظيعة أطاحت بجميع الجهود لتعزيز التنمية في هايتي.

يود وفدي أن يركز على ثلاث نقاط رئيسية: استجابة المجتمع الدولي للمأساة؛ وإعادة إعمار هايتي؛ والدور المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة في هذه البيئة السياسية والمؤسسية والأمنية الجديدة والمتطورة.

بالنسبة إلى النقطة الأولى، يود وفدي في بادئ الأمر أن يحيّي ذكرى موظفي الأمم المتحدة الـ ١٠١ الذين قضوا عندما انهار مقر البعثة. ونستذكر بصورة خاصة السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، ونائبه السيد لويس كارلوس دا كوستا. إن بطولتهما في مواجهة الموت تحتم علينا مواصلة المهمة: أي العمل على تحول وتطور هايتي الجديدة، هايتي التي تتطلع نحو المستقبل.

إن مواجهة المجتمع الدولي للمأساة كانت سريعة واستباقية. ويرحب وفدي على نحو خاص بالقيادة التي أظهرتها الأمم المتحدة على الأرض مباشرة بعد الزلزال. وهنا، نحيّي الجهود التي بذلها فريق الأمم المتحدة في هايتي، ولا سيما جهود السيد إدمون موليه، الممثل الخاص للأمين العام، الذي يعمل بدأب في ظل ظروف صعبة للغاية أحياناً.

ونقدر كذلك دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي عمل بجد على إنشاء فريق لتحديد الأولويات وتنسيق الدعم اللوجستي للجهود الإنسانية. وهناك المئات من وكالات المساعدة الإنسانية والمنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية، إلى جانب عدد كبير من الأفراد، عملوا بدأب مع الأمم المتحدة لتلبية احتياجات الضحايا، ولا سيما الضعفاء من قبيل الأطفال والنساء والعجّز والمعوقين. واستكملت تلك الجهود بإسهامات مالية وعينية أتت من عدد كبير من البلدان، بما فيها بلدي غابون. وهذا السخاء الموجه على نطاق عالمي إلى هايتي حكومة وشعباً

يدلل ليس على تضامن العالم بأسره، وإنما أيضاً على تصميم المجتمع الدولي إدخال هايتي في عملية إعادة إعمار على الصعد السياسية والاقتصادية والمؤسسية والأمنية.

ويرحب بلدي بخطة العمل لإعادة إعمار هايتي وتنميتها، وكانت الحكومة قد وضعتها بمساعدة المؤسسات الدولية من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وخطة العمل، التي تتطلب ما يقدر بمبلغ ١١,٥ بليون دولار، جرى عرضها على المانحين الدوليين في نيويورك بتاريخ ٣١ آذار/مارس. وكجزء من موجة تضامن غير مسبوقة، تبرع المانحون بمبلغ ٩ بلايين دولار تقريباً لكامل جهود إعادة إعمار هايتي، بما في ذلك مبلغ ٥ بلايين دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وهذا الالتزام الدولي، الذي تؤيده غابون تأييداً كاملاً، يبشر بمستقبل أفضل لذلك البلد، الذي ما زال يواجه وضعاً سياسياً وأمنياً وإنسانياً شديد الهشاشة.

إن البيئة السياسية شهدت قرار الرئيس بريفال المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير بتأجيل الانتخابات التشريعية التي كان مقرراً إجراؤها في شباط/فبراير. ورغم أن ذلك أمر مؤقت، يرحب وفدي باعتماد مجلس الشيوخ في ١٥ نيسان/أبريل قانوناً يمدد فيه حالة الطوارئ لفترة ١٨ شهراً، وينشئ اللجنة المؤقتة لإعادة إعمار هايتي. ويعتبر وفدي أنه بغية إيجاد بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في هايتي، يجب تهيئة ظروف مختلفة. وفي ذلك الصدد، ننتظر أن تعود من هايتي بعثة التقييم بقيادة إدارة الشؤون السياسية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام.

عموماً، لا تزال الحالة الأمنية مستقرة، على الرغم من بعض الحوادث التي أثّرت على الجهود الإنسانية في الميدان. وتقرير الأمين العام يشير إلى زيادة الجرائم، بما في ذلك أعمال الخطف والعنف الجنسي والاتجار بالمخدرات وتهديدات جديدة من عصابات مسلحة فر أفرادها من السجون الهايتية عقب الزلزال. وهنا، نرحب بالدور الحازم الذي أدته بعثة الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى التخفيف من الأخطار الأمنية في ذلك البلد.

وزيادة مجلس الأمن للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة عن طريق قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تأتي تلبية لهذه الشواغل. والواقع أن بعثة الأمم المتحدة أوفت بولايتها حتى الآن عن طريق توفير الدعم الأمني للعمليات الإنسانية؛ وإجراء تقييم أولي للأضرار؛ وتوفير الدعم لمؤسسات الدولة من قبيل النظام القضائي؛ وكفالة احترام حقوق الإنسان ولا سيما حماية النساء والأطفال؛ وإدماج بُعد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في الاستجابة الطارئة. بيد أن دور بعثة الأمم المتحدة يجب إعادة تحديده في ضوء التحديات الجديدة على طريق إعادة إعمار هايتي.

إن مسائل الأمن والحماية وإعادة الإعمار لها على الأرجح تأثير على مستقبل هايتي في الأشهر المقبلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هايتي حكومة ومؤسسات في الوقت الذي تتحمل المسؤولية كاملة كجزء من عملية التنمية. وجهود الأمم المتحدة وأطراف دولية رئيسية أخرى يجب أن تركز على تعزيز الاستقرار السياسي، واستمرار تنسيق الجهود الإنسانية ودعم سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والعدالة.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور مركزي في تحقيق تلك الرؤية. وبالفعل، كما جاء في التوصية الواردة في تقرير الأمين العام، لا بد لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من تقديم المساعدة التقنية والتشغيلية واللوجستية إلى حكومة هايتي ومؤسساتها. وعليها بشكل خاص أن تعمل

على التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية التي ستجري في البلد. وتنظيم هذه الانتخابات سيكون عاملا حاسما في استقرار البلد في المستقبل وعملية تعمير البلد الذي تضرر بشدة على أثر المأساة التي ألمت به في ١٢ كانون الثاني/يناير.

ولا يفوتني في ختام بياني أن أعبر عن إعجابنا بروح الكرامة ورباطة الجأش التي تحلى بها شعب هايتي في مواجهة تلك المأساة الرهيبة. وقد أظهر هذا الشعب للبشرية جمعاء روح الكفاح والإيمان الراسخ بالمستقبل.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي بالترحيب برئيس الوزراء بيلريف في مجلس الأمن اليوم وأود أقدم مرة أخرى تعازي المملكة المتحدة الخالصة إلى شعب هايتي على فقدان ٢٠٠ ٠٠٠ من الأرواح في الزلزال المدمر الذي وقع في كانون الثاني/يناير.

كما أرحب بالسيد إدمون موليه، الممثل الخاص للأمين العام في هذه الجلسة وأشكره على إحاطته الإعلامية اليوم. وأود أن أعبر عن دعمنا المستمر لجهود الأمم المتحدة لمساعدة شعب هايتي.

ويقدم السيد موليه وبعثة الأمم المتحدة إسهاما قيما لجهود الانتعاش في فترة ما بعد الزلزال، وهي جديرة بالثناء، على وجه الخصوص، نظرا للظروف الصعبة التي تعمل في ظلها البعثة، بما في ذلك فقدان أرواح العديد من أفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم أفراد في قيادة البعثة. وقد عمل السيد موليه وفريقه بلا كلل لإعادة بناء حياة وآمال الشعب في هايتي.

إن الشراكة المثمرة بين السلطات الهايتية والمجتمع الدولي حيوية لتحقيق التقدم. ونحن نشدد على الاسهام الهام المتواصل للمانحين الدوليين لتحسين اقتصاد هايتي، ونؤكد على أهمية التنظيم الجيد والتنسيق فيما بين المانحين. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور المحوري الذي يؤديه الرئيس السابق كلينتون، بصفته مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، في الإشراف على هذا العمل، بما في ذلك التحضير لمؤتمر آذار/مارس، الذي أظهر تعبئة المجتمع الدولي دعما لشعب هايتي.

وقبل وقوع زلزال كانون الثاني/يناير المدمر، ناقش مجلس الأمن الحاجة إلى وضع استراتيجية واضحة للمجتمع الدولي في هايتي ووضع البلاد في مسار الاستقرار الدائم لكي يتمكن الاقتصاد من النمو، ومن أجل تلبية احتياجات التنمية العامة. وقد أصبح المضي في تلك الاستراتيجية أكثر أهمية الآن. وهذا يتضمن كفالة قيام المانحين والمنظمات الدولية أو أجزاء من أسرة الأمم المتحدة المهيأة أكثر من غيرها لتقديم الدعم، بالمشاركة وتمكينها من مساعدة هايتي على النجاح. ونحن على ثقة بأن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة تمكنها من أداء دور هام لدعم الجهود الأوسع نطاقا للتعمير، بينما تستمر في المحافظة على مهامها الأساسية.

إننا نرى أن تركيز البعثة الأساسي ينبغي أن يبقى منصبا على المحافظة على بيئة من السلم والأمن. وقد شهدت المرحلة التي أعقبت الزلزال في كانون الثاني/يناير بروز تحديات أمنية جديدة، مثل الحاجة إلى حماية السكان الضعفاء في مخيمات المشردين، وإعادة القبض على المجرمين الفارين ومكافحة الاتجار المتزايد بالمخدرات.

وما زالت هايتي تعتمد على بعثة الأمم المتحدة للمحافظة على القانون والنظام. ونحن نوافق على وجوب أن تواصل البعثة أداء هذا الدور في المستقبل المنظور، وسوف ننظر بعناية في اقتراحات الأمين العام حول مواصلة التحسينات على ضوء ذلك. كما ينبغي للبعثة أن تواصل إعادة تأهيل وتنمية قدرات الشرطة المحلية، وهو ما سيكون

عنصرا أساسيا في تحقيق هدف البعثة المتمثل في تهيئة بيئة آمنة.

إننا ملتزمون بمشاركة الأمم المتحدة الطويلة الأمد في هايتي. وإن كان لنا أن نساعد هايتي على تجاوز هذه المرحلة الصعبة، فيجب أن نكفل وجود الأشخاص المناسبين من ذوي المهارات المناسبة للقيام بالمهام الماثلة أمامنا. إننا ندعم جهود قوات البعثة للمحافظة على بيئة آمنة. كما نرغب في أن نكفل في الأجل الطويل تنفيذ جهود التعمير على أيدي المؤهلين على أكمل وجه لذلك في أسرة الأمم المتحدة وخارجها.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر لدولة السيد جون - ماكس بيلريف، رئيس وزراء هايتي على مشاركته في هذه الجلسة. وإذ نرحب بالسيد إدمون موليه، فإننا نهنئه على منصبه الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة. إن الإسهام الذي قدمه منذ توليه منصبه الجديد جديرا بالثناء.

ويشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/200) إلى التقدم الكبير الذي تحقق في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ من خلال تحديد الاحتياجات ذات الأولوية، مثل الماء والغذاء والخدمات الطبية والصرف الصحي وملاجئ الإغاثة. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، حيث أن الإغاثة الأولية هي الخطوة الأولى في جهود التعمير الطويلة الأمد من أجل إعادة بناء الحياة في هايتي والهياكل الأساسية لمؤسسات البلد.

إننا نشيد بالمجتمع الدولي وبالمنظمات غير الحكومية على الاستجابة السريعة للزلزال بتقديم مساعدات الإغاثة الطارئة، بما في ذلك العمليات الفنية. إن الدور النموذجي الذي أدته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في تقديم المساعدات المتخصصة الأولية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة ومعالجة آثار الكارثة تستحق أقصى قدر من الإشادة.

وما زالت البعثة تقدم الدعم الفني والمشورة لمؤسسات الدولة، مركزة على الأولويات الواردة في خطة عمل الحكومة لتعمير وتنمية هايتي. وتتضمن خطة العمل تعمير هايتي على الأمد الطويل من خلال التنشيط الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي، وتعزيز مؤسسات الدولة والمؤسسات المحلية التي تضمن حياة أفضل للجميع. وفي هذا الصدد، نشيد بنتائج مؤتمر المانحين الدولي، المعقود في نيويورك، الذي جمع أكثر من خمسة بلايين دولار للمساعدة على تمويل تكاليف مختلف جهود التعمير. وستواصل نيجيريا تقديم الدعم الكامل لتطلعات حكومة وشعب هايتي. وفي هذا الصدد، قدمت نيجيريا منحة أولية بقيمة ١,٥ مليون دولار، وتعهدت بدفع مبلغ ٥ ملايين دولار لجهود التعمير في هايتي.

وفي هذه المرحلة الحرجة من تعمير البلد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد هايتي على تولي الملكية الكاملة لمؤسسات الحكم والدولة فيها، لتعزيز التنمية المتوازنة والعامة والاستقرار في البلد من جميع جوانبه. إننا نوافق على اقتراح الأمين العام بشأن استعراض دور بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك تعديل ولايتها في ضوء ظروف ما بعد الزلزال. وندعم هذه التوصية التي تؤيدها حكومة هايتي. وهي توفر فرصة نادرة لحكومة هايتي لتغيير الهيكل الديموغرافي للبلد، وتعزيز المؤسسات، وتسريع التنمية الاقتصادية للشعب. والأهم من ذلك، أن هذه الجهود سوف تساعد حكومة هايتي على الوفاء بوعودها الواردة في خطة العمل.

إننا ندعو إلى تكاتف الجهود من قبل المجتمع الدولي لمساعدة حكومة هايتي على وضع نهج متكامل في مجالات

الإصلاح الدستوري وحقوق الإنسان، وتعزيز الاستقرار السياسي، وتوطيد سيادة القانون، والمؤسسات الانتخابية، والقضاء، ووكالات إنفاذ القانون.

وتؤدي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دورا أساسيا في العملية الانتخابية لضمان إرساء نظام ديمقراطي جديد بحلول شباط/فبراير ٢٠١١. وفي هذا الصدد، تؤيد نيجيريا توصية الأمين العام بشأن زيادة عدد أفراد الشرطة بحيث يتجاوز المستوى المأذون به في القرار ١٩٠٨ (٢٠١٠)، بغية تعزيز الأمن في هايتي خلال فترة الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية التي ستجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر رئيس وزراء هايتي السيد باليريف على مخاطبته المجلس اليوم.

ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي لمواجهة العديد من التحديات التي سببها الزلزال، بالرغم من الظروف الصعبة للغاية. وتشكل خطة العمل لإعادة البناء والتنمية في هايتي التي قدمتها الحكومة الأساس لإعادة إعمار البلاد مرشدا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد إدمون موليه، على عرضه لمجلس الأمن اليوم تقرير الأمين العام نصف السنوي (S/2010/200) عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعلى موافقته على الاستمرار في عمله بصفته رئيسا للبعثة، الذي قام به بكل إخلاص منذ الحوادث المأساوية التي وقعت في ١٢ كانون الثاني/يناير.

وأود أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة في هايتي على عملهم الممتاز في ظل ظروف صعبة. ونحن مدينون لهم بتقديم كل دعم ممكن.

ونود أن نعرب أيضا عن إعجابنا بالصمود الفريد لشعب هايتي في وجه الكارثة الفظيعة التي وقعت في ١٢ كانون الثاني/يناير، ونؤكد لهم على أننا سنواصل تقديم المساعدة لهم للتغلب على هذا التحدي.

ونشكر أيضا السيد بيل كلينتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، على الطريقة الديناميكية والاستباقية التي بها قام بتنفيذ ولايته لتنسيق أنشطة إعادة الإعمار في ذلك البلد.

وتؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقا في هذه المناقشة. واسمحوا لي بأن أبدي الملاحظات التالية بالنيابة عن وفدي.

إن الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي استجابة للحوادث المأساوية التي وقعت في ١٢ كانون الثاني/يناير دور نموذجي. وحتى مع تكبد البعثة خسائر في الأرواح في الزلزال، فإنها تمكنت من تنفيذ ولايتها وقدمت إسهاما هاما في إدارة الأزمة وضمان الأمن والاستقرار وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دعما لسلطات هايتي. وتقر النمسا بصورة خاصة بالجهود التي تبذلها البعثة في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وتشاطر النمسا تقييم الأمين العام بأن الأشهر الـ ١٢ إلى ١٨ القادمة ستكون فترة أخطار كبيرة بالنسبة لهايتي، حيث ستحتاج خلالها أهداف تحقيق الأمن والحماية إلى متابعة قوية إذ سيجري تنظيم الانتخابات الرئاسية والبلدية والتشريعية وإعادة الإعمار والتنمية في البلاد.

وفي الأشهر القادمة، سيكتسي تنسيق المساعدة الإنسانية أهمية رئيسية. وتؤمن النمسا بأنه يجب أن تستمر الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الصدد، وبالتعاون الوثيق مع سلطات هايتي. وستشمل المسائل التي

تتطلب اهتماما خاصا من البعثة في هذه المرحلة الحرجة سيادة القانون والحكم الرشيد وحماية الأشخاص المشردين داخليا. وفي ذلك السياق، نرحب بالاقتراحات المختلفة التي قدمها الأمين العام في تقريره نصف السنوي عن الدور المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وسيكون من الأساسي المحافظة على نهج الأمم المتحدة المتكامل في المجالات الخمسة التي تم تحديد أنها مجالات حرجة.

وتؤيد النمسا التوصية بأن تقود بعثة الأمم المتحدة جهود المجتمع الدولي في مجال المساعدة الانتخابية. وندعم أيضا الدور الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ككل والإشراف عليها. وننوه بالطلب الذي تقدم به الأمين العام بزيادة قدرها ٦٨٠ فردا من الحد الأقصى لأفراد الشرطة، وهو من شأنه أن يضمن وجودا ظاهرا للشرطة في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وسيساعد هذا التدبير على حماية السكان المدنيين ويحافظ على بيئة آمنة ومستقرة تتلاءم مع إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولذلك تؤيد النمسا هذا الطلب.

ويضطلع عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بدور رئيسي في حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان. وترى النمسا أنه سيولى اهتمام خاص لاحتياجات أكثر الفئات ضعفا، بما في ذلك النساء والأطفال، ولاتخاذ تدابير لمنع العنف الجنسي. وفيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب، ندعم اقتراح الأمين العام الذي يقضي بأن يقوم موظفو البعثة والخبراء المعارون المتوفرون بمساعدة حكومة هايتي في مهامها في مجال الشرطة والقضاء والسجون. ومن الأهمية بمكان أن نواصل بذل جهودنا في هذا المجال الحرج، بالرغم من الخسائر والصعوبات الناتجة عن الزلزال. وسيتيح لنا النهج الذي يدعو الأمين العام إلى اتباعه تعزيز سيادة القانون وكفالة نجاح الخدمات التي تقدمها الدولة، بالرغم من التحديات الحالية.

ونرحب أيضا باقتراح الأمين العام الذي يدعو إلى تجديد وزيادة التزام البعثة بعملية التكامل. ومن شأن هذا أن يشمل، في جملة أمور، إنشاء شبكة للأمن الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان، والمساواة الجنسانية، وتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

أما بخصوص جهود إعادة الإعمار، فإنني أشيد بسخاء الدول المانحة الذي أظهرته في المؤتمر المعقود في ٣١ آذار/مارس لتلبية متطلبات التمويل لخطة عمل حكومة هايتي. لقد قدمت النمسا ٨ ملايين دولار في شكل مساهمات مالية وإنسانية، بينما تبرع المواطنون النمساويون بمبلغ ٤٥ مليون دولار لهايتي.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن اقتناعي بأن شعب وحكومة هايتي سيتمكنان من التغلب على المأساة الفظيعة التي ألمت بهما في ١٢ كانون الثاني/يناير وببناء هايتي الجديدة التي يتوقان إليها. وأؤكد لهما على أن المجتمع الدولي سيقف إلى جانبهما ويساعدهما في ذلك العمل الهام جدا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/200) وأشكر الممثل الخاص إدمون موليه على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها من توه. وإذ أخاطب السيد موليه، اسمحوا لي أيضا أن أضيف امتناننا الصادق على القيادة القوية التي أظهرها على رأس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي الواقع، لقد باشر السيد موليه مهامه في أصعب وقت بالنسبة لهايتي، وقام هو وموظفوه، بعمل يستحق الثناء في دعم شعب وحكومة هايتي.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا برئيس الوزراء باليريف وأن أشكره على بيانه المتبصر. وتوفر آرائه وتعليقاته أفضل التوجيهات القيمة لجهودنا الجماعية لمساعدة هايتي على التعافي وإعادة البناء.

لقد انقضت ثلاثة شهور منذ أن ضربت هايتي إحدى أسوأ الكوارث الطبيعية في تاريخها، لكن ما زالت المعاناة الهائلة حاضرة بوضوح في عقولنا وقلوبنا. وفي الواقع، فإن فقدان الحياة البشرية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب قوة الزلزال لا يمكن نسيانها ولا تجاوزها بسهولة. والصور التي عرضت اليوم بالغة الدلالة على المأساة بطريقة لا يمكن أن تصفها الكلمات بصورة أفضل. وفي الحقيقة، فإن زلزالا بهذه القوة كان سيسبب مشاكل خطيرة لأية دولة، لكن نظرا لكفاح هايتي الطويل الأمد من أجل التنمية والاستقرار، فإنه قد ترك أثرا أكبر.

وبهذه الصفة، فإن صمود شعب هايتي في وجه هذا الخطب الجلل يستحق كل الثناء. وكما أكد السيد موليه، أثبت الهايتيون أنهم أكثر قوة وشجاعة مما يتصوره المرء. ومما يثير الإعجاب، بصورة خاصة، أن الحالة الأمنية بقيت هادئة نوعا ما، رغم أن معظم الناس قد فقدوا القليل الذي كانوا يملكونه في شكل مدخرات أو مقتنيات. وعند هذه النقطة، اسمحوا لي بأن أشيد مرة أخرى بالعمل الرائع الذي قام به أفراد الشرطة والقوات المسلحة التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. والحقيقة أن المجتمع الدولي، بأوسع ما في هذا التعبير من معنى، استجاب بسرعة وبفعالية حقيقية لحالة الطوارئ في هايتي. وشاركت بلدان كثيرة في مؤتمر المانحين المعقود في الشهر الماضي في نيويورك وتقدمت بعروض سخية لتعمير هايتي. وقد ساهمت تركيا، بدورها، في تلك العملية.

أما بعد فإن مهام هائلة ما زال يتعين القيام بها في هايتي وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعدته لشعب هايتي في جهوده للتخفيف من محنته، ومساعدته لحكومة هايتي في مرحلة التعمير. وإن المبالغ المتعهد بها في مؤتمر المانحين ينبغي إتاحتها متى ما كانت وأينما كانت مطلوبة، لا سيما في ضوء موسم الأعاصير القادم وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة لجهود الإغاثة والتعمير في فترة الـ ١٢ إلى ١٨ شهرا التالية.

ومما يتسم بأهمية مماثلة التمكن من ترجمة سخاء المجتمع الدولي إلى سلام حقيقي ومشاريع ملموسة تحقق أكبر فارق في الحياة اليومية للهايتيين وتمكنهم من استئناف حياتهم الطبيعية. وإن تنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن، الانتخابات التي كان مقررا عقدها في شباط/فبراير، يتسم في هذا السياق بأهمية حيوية أيضا لمستقبل هايتي ولتوطيد أركان المؤسسات المطلوبة للتنمية المستدامة ولمسعى التعمير.

الأمم المتحدة تكمن في صميم جهودنا الجماعية في هايتي. وإننا نؤيد نهج الأمين العام الموضح في تفاصيل المجالات الحساسة الخمسة المذكورة في تقريره. وضمن هذه الرؤية تضطلع بعثة هايتي بدور حاسم، كالعهد بها حتى الآن في هايتي. والواقع أنه رغم أن البعثة نفسها ألحق الزلزال بها أذى كبيرا وعانت من خسائر كبيرة في صفوف أفرادها، فإنها تواصل خدمة الهايتيين بروح مهنية عالية وتفان شديد. وينبغي لبعثة هايتي أن تواصل تنفيذ ولايتها في جميع المجالات المهمة، لا سيما في تأمين بيئة قوامها الأمان والسلامة، وفي تنسيق المساعدة الإنسانية وفي توفير الدعم للمؤسسات. وفي هذا الصدد نثني على توصيات الأمين العام المتصلة بالدور المستقبلي لبعثة هايتي وعلى دعوته إلى الزيادة السريعة في قدراتها والارتقاء بأنشطتها في إطار ولايتها.

الأزمات غالبا ما تجلب معها فرصا ببدايات جديدة. وفي هايتي أيضا سنحت فرصة للهايتيين حتى يخرجوا من تحت أنقاض الكارثة وقد ازدادوا قوة ويحوّلوا هذه اللحظة القاتمة من تاريخهم إلى أفق ساطع. وفي هذا المضمار نؤيد تأييدا قويا مساعي الحكومة الهايتية.

وهنا أجد لزاما عليّ أن أقول إن خطة العمل التي اقترحتها الحكومة الهايتية تشكل أداة قيمة في جهود التعمير الطويلة الأمد وينبغي بحثها بحثا مستفيضا. ومما لا شك فيه أن شعب هايتي وحكومتها يمسكان، كما ينبغي، بدفة القيادة في هذا المسعى. ومن مسؤوليتنا أن نساعدهما على التقدم في الاتجاه الصحيح من دون أي انتكاسات أخرى.

السيد رغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة. وأشكر السيد إدمون موليه، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي)، على إحاطته الإعلامية المفصلة وقيادته الممتازة. وأشكر أيضا السيد جان ماكس بليريف، رئيس وزراء هايتي، على بيانه بالنيابة عن شعب هايتي. ونشيد بالمبعوث الخاص، الرئيس كلينتون، والممثل الخاص للأمين العام وأفراد بعثة هايتي على جهودهم المكرسة لمساعدة حكومة وشعب هايتي على تقديم الخدمات الأساسية والإغاثة من الكوارث والتأهب لها وحشد الدعم الدولي الذي تمس إليه الحاجة في أعقاب الزلزال المدمر.

تواجه حكومة هايتي وأبناء شعبها تحديات في مهمة التعمير والانتعاش. ولقد برهنوا على قوة مقاومة رائعة وإننا نحييهم عليها. ولقد أعطى المجتمع الدولي دعما كبيرا وتعهد بتقديم مزيد من الدعم لذلك الجهد. وإن الوفاء بالوعود المقطوعة يتسم بأهمية حاسمة لمساعدة حكومة هايتي في تمويل المصروفات الحرجة التي يتطلبها القطاع العام. وفي هذا الصدد نرحب بصياغة خطة عمل التعمير والتنمية لهايتي التي وضعتها حكومة هايتي بدعم من المجتمع الدولي. ونرحب كذلك بالتعهد بتقديم ٥ بلايين دولار أثناء مؤتمر المانحين الدوليين.

في هذه المرحلة الحساسة للانتعاش والتعمير نود أيضا أن نشدد على أهمية التنسيق الفعال بين وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية. إن دور الحكومة سيظل محوريا ومن الأهمية بمكان أن تعمل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية يدا بيد مع الحكومة. وقد سرني أن أسمع رئيس الوزراء يشيد بالعلاقة الممتازة بين الحكومة وشعب هايتي من ناحية، وبين الحكومة والمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، من ناحية أخرى.

ونثني على تدشين برامج النقود مقابل العمل بعد الزلزال مباشرة، التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه في التنفيذ. هذه خطوة إيجابية صوب خلق فرص العمالة القصيرة الأمد للعاطلين عن العمل، خاصة الشباب. ونرحب بمشاريع بعثة هايتي المحلية التي تتصل بتأهيل مستجمعات المياه وقنوات الري وتتسم بكثافة اليد العاملة. ونلاحظ أن الحاجة الأشد إلحاحا في الوقت الحاضر هي توفير الملجأ والسكن لأكثر من مليون إنسان، خاصة أثناء موسم الأمطار. ومما يتسم بالأهمية الاضطلاع بأعمال التخطيط الملائمة لوضع حلول لملاجئ أكثر استدامة ولأنظمة الإنذار المبكر.

ورغم اتسام الحالة الأمنية في البلد بالهدوء عموما نلاحظ أن تهديدات جديدة كبيرة قد برزت بسبب الزلزال، بما في ذلك التهديدات التي نتجت عن هروب قادة العصابات من السجون. وتقوم الحاجة إلى المؤازرة وتعزيز قدرة قوى الأمن الهايتية للتعامل مع هذه التهديدات الجديدة والتصدي للتحديات البارزة. ونحيّي بعثة هايتي على جهودها بالتعاون

مع اليونيسيف في تحسين أمن وحماية مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وتهيئة المرافق التعليمية ونشر الوعي حول مشكلة الاتجار بالأطفال.

نحن ممتنون لرجال ونساء بعثة هايتي الذين واصلوا، رغم المصاعب ورغم المأساة التي حلت بهم، في الاضطلاع بدور لا غنى عنه في الحفاظ على بيئة آمنة مستقرة.

أخيرا، إننا ندعم توصية الأمين العام بإضافة ٦٨٠ من أفراد الشرطة إلى مستويات القوة المأذون بها بالقرار ١٩٠٨ (٢٠١٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

أود بدوري أن أرحب ترحيبا حارا بحضور رئيس وزراء هايتي وأن أنقل له مشاعر التضامن القوية من حكومتي وشعبي.

كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد موليه، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات. وإننا نشيد بشجاعته وعزيمته وشجاعة وعزيمة زملائه في هايتي بالتصدي لتحدي تثبيت استقرار هايتي وتعميرها في أعقاب الزلزال المدمر.

وينتقل تركيز دعم المجتمع الدولي في هايتي الآن من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التعافي والتعمير، غير أنه يجب مواجهة تحديات جسام قبل البدء في أنشطة التعمير على نطاق كامل. وتشكل الأعمال مثل إزالة الأنقاض، وتحسين الصرف، وإعداد مواقع بديلة للمستوطنات المعرضة للخطر، وكفالة طرق الوصول شروطا مسبقة لأنشطة التعمير ينبغي استكمالها بصورة سريعة.

وتعلق آمال كبيرة على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من حيث تأمين بيئة آمنة ومستقرة لجهود تعمير هايتي. ونشجع البعثة على استخدام قدرتها القصوى، في إطار ولايتها الحالية.

واستجابة للدعوة إلى تعزيز القدرة الهندسية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أرسلت اليابان سرية من المهندسين التابعين لقوات الدفاع عن النفس تتألف من ٣٥٠ فردا. ويشاركون في مهام مثل بناء المرافق في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، وترميم الطريق المؤدية إلى الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، وإزالة الأنقاض من الشوارع. ويسعدنا أن سرية المهندسين اليابانيين تسهم في تسريع وتيرة عملية التعمير.

ومن الواضح أنه لا يمكننا تعمير هايتي في ظل انعدام حالة أمنية آمنة. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على جهودها للحفاظ على الهدوء في البلد. ونعرب عن امتناننا للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والمساهمين الماليين.

وفي الوقت ذاته، نشعر بالقلق إزاء حالات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس جنساني في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا ومحيطها. كما أن تواجد السجناء الهاربين في المجتمع مصدر قلق. ونأمل أن تبذل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قصارى جهدها لتحسين البيئة الأمنية ودعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية في مجال بناء القدرات.

ونقدر تقرير الأمين العام (S/2010/200). وبالنظر إلى أهمية الحفاظ على الأمن، فإننا نؤيد التوصية المتعلقة بزيادة عدد أفراد الشرطة بـ ٦٨٠ شخصا. ويشدد تقرير الأمين العام على ضرورة زيادة أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك دعم العملية الانتخابية. وندعم هذا الجهد جميعا.

ولا بد من التعاون الفعال بين حكومة هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي بغية تنفيذ المجالات الأوسع نطاقا لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرحب بنجاح مؤتمر المانحين الذي عقد قبل شهر، ونهنئ على نحو خاص حكومة هايتي والحكومة والمنظمات المضيفة.

ويكتسي انخراط المجتمع الدولي بصورة مستدامة وعلى الأجل الطويل أهمية بالغة لتحقيق تعمير هايتي. وستظل اليابان تدعم جهود هايتي لتحقيق التنمية المكتفية ذاتيا. وسيولي دعمنا أولوية خاصة لمجالات التعليم وتنمية الموارد البشرية والصحة والرعاية الطبية والعمالة في المناطق الريفية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد ألفاريث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد أوروغواي، الذي يتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، أن يشكر اليابان على اتخاذها مبادرة تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في هايتي وتخصيص الوقت الكافي للإشارة إلى ما أحرز من تقدم في المنطقة بفضل جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وتود مجموعة أصدقاء هايتي أن ترحب برئيس وزراء هايتي، جون – ماكس بيلريف، وتجدد التزام الدول الأعضاء في المجموعة بتعمير البلد وتحقيق الاستقرار فيه. وتسلط هذه المناقشة الضوء على استمرار الالتزام القوي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا بعملية تحقيق الاستقرار في هايتي.

وتود مجموعة أصدقاء هايتي أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير إدمون موليه، على قيادته وعمله الممتاز، وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ويمكننا تقرير الأمين العام (S/2010/200) من تحسين فهمنا للآثار التي خلفها الزلزال المدمر الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير، ويشدد على الجهود الجبارة التي بذلتها البعثة والأمم المتحدة في هايتي. وتقر مجموعة أصدقاء هايتي بأن البعثة ستضطلع بدور حاسم في إيجاد الظروف الملائمة لتوفير المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار وبناء المرافق الأساسية اللازمة لتعمير البلد بصورة كاملة.

وتتشاطر مجموعة أصدقاء هايتي تقييم الأمين العام بشأن أثر زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير على ما أحرز من تقدم في السنوات السابقة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. فالزلزال لم يدمر المرافق الأساسية التي أنشئت فحسب، بل أوجد عواقب جديدة ينبغي التغلب عليها. وتقر مجموعة أصدقاء هايتي بأن الدمار أوجد أيضا فرصا على شكل الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي ورؤية الحكومة المتعلقة بتعزيز الدولة وإنشاء اللامركزية فيها، مع تحسين المؤسسات والتنمية الإقليمية.

وترحب مجموعة أصدقاء هايتي بتقرير الأمين العام الذي يسلط الضوء على الإسهام المتواصل للبعثة في عملية تحقيق الاستقرار في البلد وبناء السلام فيه.

وأخيرا، تود المجموعة أن تعرب مجددا عن التزامها ببناء مستقبل هايتي وحيال حكومتها وشعبها وهما يشقان طريقهما على مسار التعمير وبناء السلام وتحقيق الاستقرار والانتعاش والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ألبير رامدين، الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية.

السيد رامدين (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيلا، سيدي الرئيس، لتمكين منظمة الدول الأمريكية من المشاركة في هذه المناقشة. وأشكر أعضاء المجلس وأشيد على

نحو خاص برئيس وزراء هايتي، السيد جون - ماكس بيلريف، الذي يرمز، إلى جانب الرئيس روني بريفال، إلى الأمل في مستقبل شعب هايتي. وأشكر، بطبيعة الحال، صديقنا الحميم، السفير إدمون موليه، على بيانه.

ولمنظمة الدول الأمريكية وجمهورية هايتي، باعتبارها عضوا مؤسسا في المنظمة، علاقة عريقة وقوية تعود إلى عدة عقود. وبطبيعة الحال، وفي الظروف الحالية، ازدادت أهمية هذه العلاقة، وبالتالي، فإننا ملتزمون للغاية بدعم هايتي وعلى استعداد لذلك، بغية التغلب على بعض ما تواجهه من مصاعب في هذه المرحلة.

وأود أن أستفيض اليوم بشأن العملية الانتخابية والدور الذي ستضطلع به فيها منظمة الدول الأمريكية. وبادئ ذي بدء، أود أن أقول إننا نقدر تقديرا بالغا التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لا سيما في المجالات التي تبادلنا الآراء بشأنها على مدى الأسبوعين الماضيين من حيث البعثة المتواجدة حاليا في هايتي والبعثة التي قدمها قبل يومين إلى هايتي. وفي ذلك السياق، يجري بناء قدر كبير من التناغم، الذي لن يبشر سوى بالخير بالنسبة للعملية برمتها. ونحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في هذه العملية. ونعتقد أنه سيكون دورا مكملا للدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في الماضي، وسأعود إلى ذلك بقدر أكبر من التفاصيل.

ويشمل دور منظمة الدول الأمريكية، على النحو المتفق عليه مع حكومة هايتي، ثلاثة مجالات أساسا، الحوكمة، وتعزيز مؤسسات الدولة وتحديثها، وبناء القدرات. وفي المرحلة الأولى من هذا الهدف، هناك ثلاثة مجالات ملموسة للغاية سنقدم الدعم فيها استنادا إلى خبرتنا الخاصة. المجال الأول هو الدعم الانتخابي وتقديم المساعدة إلى المجلس الانتخابي المؤقت. والمجال الثاني هو مواصلة المشروع المتعلق بالسجل المدني، الذي سيكون حاسما لأنه سيوفر قائمة المصوتين التي ستتسم بالمصداقية وستقبلها جميع الأحزاب السياسية في هايتي. والمجال الثالث هو إنشاء وتحديث السجل العقاري. غير أنني، كما قلت، سأتكلم اليوم أكثر عن مسألة الانتخابات.

إننا نرحب بالبيانات التي أدلى بها في العديد من المناسبات الرئيس بريفال ورئيس الوزراء بيلريف، ومفادها أنه لتفادي تشكيل حكومة انتقالية بدون برلمان، ينبغي إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وفقا للدستور. وخلال الزيارة التي قمنا بها مؤخرا من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل، أتيحت لنا الفرصة للتكلم عن هذه المسألة مع العديد من أصحاب المصلحة في المجتمع، وقد أطلعنا الرئيس فعلا على هذه الآراء.

وأود أن أطلع المجلس، إن كان ذلك ممكنا، على عنصر من الآراء التي استقيناها وتشاطرها جميع أصحاب المصلحة. فبينما ليس هناك أي نقاش أو مناقشة بشأن ما إذا كان من الضروري إجراء الانتخابات، يبدو أن هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات والحوار فيما يتعلق بالعملية. وأعتقد أن هذا أحد العوامل اللازمة لإيجاد ذلك الأساس، لتفادي مواجهة التحديات بعد الانتخابات، وهو ما قد يتسبب في انعدام الاستقرار. وهذا هو أحد الأمور التي أردت نقلها إلى المجلس بعد مناقشات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية.

وبخصوص دور منظمة الدول الأمريكية تحديدا، فبالنظر إلى أنه لم يتبق سوى سبعة أشهر على إجراء الانتخابات في نهاية العام، فإنه سينصب على أربعة مجالات أساسا. أولا، سنواصل رصد المناقشة الدائرة بشأن الانتخابات، بما في ذلك المسألة التي أثارها السفير موليه،

وهي تحديدا الإصلاح الدستوري وكيفية إجرائه. وسيكون ذلك مفيدا جدا للعملية بالكامل بصفة عامة.

ثانيا، سنولي أولوية قصوى لإعداد قائمة ناخبين، تجسد بصورة دقيقة إلى حد ما هيئة الناخبين في هايتي. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتعين علينا إعادة إصدار بطاقات الهوية الوطنية لمن فقدوا بطاقاتهم. وأعتقد أن القيام بذلك ممكن. ولكن، سيتعين علينا أيضا أن نبدأ على الأقل في تخليص المنظومة من الشوائب بحذف أسماء من ماتوا.

ثالثا، سيتعين علينا تحديد عملية لإعادة تسجيل من غادروا دوائرهم الانتخابية ويعيشون الآن في أماكن أخرى، لكي يتسنى لهم الإدلاء بأصواتهم في الدوائر الانتخابية الملائمة. وذلك الأمر لا يشكل صعوبة كبيرة في الانتخابات الرئاسية. ولكن، بالتأكيد، إذا لم يتم القيام به على النحو الصحيح، فإنه قد يمثل مشكلة لانتخابات مجلس الشيوخ.

رابعا، سنضاعف أيضا جهودنا لدعم المكتب الوطني لتحديد الهوية. وقد أشرت بالفعل إلى الجهود التي ستبذل بهذا الخصوص من حيث طباعة بطاقات الهوية الوطنية وتوزيعها وإعادة إصدارها.

وأخيرا، سندعم المجلس الانتخابي المؤقت في تدريب موظفيه على استخدام البرامجيات وفي إنشاء مركز عمليات الفرز ليوم الانتخابات. وسنساعد أيضا في العملية الكاملة لإعادة إعداد قائمة الناخبين، كما فعلنا في مناسبات سابقة.

وتلك أنشطة محددة جدا نأمل القيام بها خلال الستة أشهر المقبلة. ولكن، ليتم ذلك، أعتقد أنه من المهم إدراك ضرورة اتخاذ بعض القرارات السياسية. كما أعتقد أنه كلما اتُخذت تلك القرارات السياسية في وقت أبكر، كان ذلك أفضل. لأن الانتخابات ستجرى كما أعلن رئيس الوزراء والرئيس. وفي سياق دستور هايتي، يتعين تعديل القانون الانتخابي إذا كان من المزمع إنشاء آلية انتخابية من نوع مختلف. ولذلك، فإننا ننتظر تلك القرارات. ومن وجهة نظرنا، ينبغي أن تبدأ التحضيرات التقنية في أقرب وقت ممكن، بصرف النظر عن موعد إنشاء هذه الآلية.

وكما أعلنت في وقت سابق، أعتقد أنه قد تكون هناك فرصة للانخراط مع المجتمع الأوسع نطاقا بغرض فهم مآل العملية. وما أقوله أساسا هو أنه ينبغي لنا، قدر الإمكان، أن نحاول تخفيف التحديات والتوترات بعد الانتخابات لإيجاد أرضية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد ومعالجة المسائل التي يريد شعب هايتي حقا أن يعالجها في هذه المرحلة.

وكما قلت بالفعل، فإن دورنا سيكون مكملا للدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سنتعاون بصورة وثيقة جدا مع الأمم المتحدة وتحت قيادتها.

وأود أيضا أن أشير إلى أن منظمة الدول الأمريكية تعمل على أساس ثلاثة معايير فيما يتعلق بهايتي. بادئ ذي بدء، فإننا نعمل بشأن جميع هذه الأنشطة على أساس القيادة الواضحة والبارزة للسلطات الهايتية – الرئيس ورئيس الوزراء. وفي سياق الانتخابات، من الضروري بنفس الدرجة أن تبدي السلطات الهايتية والمؤسسات ذات الصلة قيادة قوية وواضحة وبارزة جدا؛ والمعيار الثاني هو أننا نعمل دائما بشراكة مع المجتمع الدولي والسلطات الهايتية. والمعيار الثالث الذي تستند أنشطتنا إليه هو أننا لا نفعل إلا ما يمكننا فعله، وبالتالي لا نكرر الأشياء التي يمكن للآخرين القيام بها بصورة أفضل بكثير.

وختاما، أريد أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا للأمم المتحدة في فقدان عدد كبير من موظفيها في الزلزال. وأود بصفة خاصة أن أشيد بالأدوار القيمة للغاية التي قام بها في هايتي الممثل الخاص للأمين العام هادي العنابي ونائب الممثل الخاص لويث كارلوس دا كوستا ورئيس

وحدة الانتخابات جيرار لو شوفاليي. وكنت قد سعدت وتشرفت، لسنوات طويلة، بالعمل معهم شخصيا في مناسبات كثيرة. ولذلك، فإننا نتشاطر أيضا مشاعر الحزن.

وستشهد منظمة الدول الأمريكية غدا يوما كاملا من الاجتماعات بشأن هايتي. ويسعدني أن أقول إن وزير خارجية هايتي سيكون حاضرا لإلقاء كلمة خلال دورة خاصة رتبنا لعقدها غدا. وسيحضر أيضا الممثل الخاص للجماعة الكاريبية، رئيس الوزراء السابق جيمس باترسون، وممثل الأمم المتحدة في هايتي، السفير إدمون موليه، وممثل رفيع المستوى للولايات المتحدة. وبعد ذلك، سننظم عدة أنشطة أخرى. وعندما نحتفل غدا بالذكرى السنوية المائة لإنشاء منظمة الدولة الأمريكية، فإننا سنقوم بذلك احتفاء بهايتي ولإعادة تأكيد التزام المنظمة تجاه هايتي الآن وفي الأجل الطويل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رامدين على بيانه. ونحن ممتنون جدا لكل ما تقوم به منظمة الدولة الأمريكية في هايتي.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وخصوصا، بشأن دورها مستقبلا.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

لقد استمعنا بعناية شديدة إلى البيانين الهامين اللذين أدلى بهما دولة رئيس الوزراء بيلريف والممثل الخاص للأمين العام، السيد موليه.

أود أولا أن أتقدم بتحية إجلال رسمية لموظفي الأمم المتحدة في هايتي، وخاصة موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذين دفعوا للأسف ثمنا باهظا جدا نتيجة لزلزال ١٢ كانون الثاني/يناير الذي دمر البلد. وأود أن أعرب مرة أخرى عن خالص التعازي لأسر الضحايا ولحكومة هايتي وشعبها.

وأود أيضا أن أهنئ السيد إدمون موليه على تعيينه مؤخرا ممثلا خاصا للأمين العام في هايتي. كما أود أن أشكره بحرارة على ما يقوم به من عمل أساسي. وأود كذلك أن أشكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة بيل كلينتون وفريقه على عملهما الممتاز أيضا.

تقوم بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي وأصحاب المصلحة الآخرين في الميدان، بدور حاسم في كفالة الاستقرار والأمن والنظام الاجتماعي في ظل ظروف صعبة جدا، وذلك سواء من خلال عنصرها العسكري الذي يزيل الأنقاض ويفتح الطرق الرئيسية، أو من خلال عنصرها الشرطي الذي يدعم الشرطة الوطنية الهايتية – أو في مجالات أخرى مثل العدالة والسجون وحقوق الإنسان وحماية المشردين، ولا سيما النساء والأطفال، من العنف الجنسي على وجه الخصوص، وحملات التوعية.

وفي مؤتمر المانحين المعقود في نيويورك في ٣١ آذار/مارس، تعهدت حكومة هايتي والمجتمع الدولي بتعمير هايتي في الأجل الطويل. ولذلك، نجتمع اليوم للنظر في الدور الذي ستقوم به بعثة الأمم المتحدة في ضوء التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل (S/2010/200).

والاتحاد الأوروبي يرحب بالنهج المتكامل الذي تتبناه الأمم المتحدة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، في المجالات الخمسة المقترحة، وهي تحديدا، الاستقرار السياسي والانتخابات؛ ودعم الجهود الإنسانية وجهود التعمير؛ والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وقدرة الدولة وتحقيق اللامركزية؛ والتنمية البشرية. ويشدد الاتحاد الأوروبي كذلك على سلطة الممثل الخاص للأمين العام على جميع أنشطة الأمم المتحدة. وبجانب هيئات الأمم المتحدة، لبعثة الأمم المتحدة دور أساسي يتعين عليها القيام به في ذلك النهج. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تُزود البعثة بالوسائل التي تحتاج إليها لكي تنفذ بفعالية ولايتها المتمثلة في تلبية احتياجات البلد الفورية، وخاصة في مجالي الانتخابات والأمن.

غير أنه يجب علينا النظر إلى المسألة من منظور أوسع. فخطة العمل التي قدمتها إلينا حكومة هايتي في مؤتمر ٣١ آذار/مارس تغطي فترة ١٠ سنوات. ولذلك، فإن التحدي الذي يواجهنا هو تحقيق أفضل توازن بين الأولويات الفورية المحددة في تقرير الأمين العام والأولويات في الأجلين المتوسط والطويل الواردة في خطة العمل، لكي نبني معا مستقبلا حقيقيا لشعب هايتي. وبهذه الطريقة، ومع تطور قدرات الحكومة الهايتية، نحن بحاجة لإعادة النظر في مهام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وذلك لضمان النقل التدريجي والواقعي للمسؤوليات.

بعد وقوع الزلزال، استجاب الاتحاد الأوروبي فورا للنداءات التي وجهها الأمين العام ولاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٩٠٨ (٢٠١٠) الذي يهدف إلى تعزيز البعثة من خلال نشر القوات وتقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك المروحيات والمهندسون والمستلزمات الطبية والأفراد. وفي الوقت الحاضر، لا يزال هناك عدد كبير من القوات من عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي منتشرة في الميدان وتعمل بتعاون وثيق مع البعثة. وفي هذا المقام، أود أن أحيي ذكرى الجنود الإسبانيين الأربعة الذين لقوا حتفهم في حادث تحطم مروحية قبل ١٢ يوما.

وساهم الاتحاد الأوروبي مع الأطراف الفاعلة الأخرى في تقييم الاحتياجات مرحلة ما بعد الكارثة، الذي استخدم في وضع خطة العمل. وفي ٣١ آذار/مارس، خلال المؤتمر الدولي في نيويورك، أعلن الاتحاد الأوروبي أحد أكبر التبرعات المقدمة من الجهات المانحة الحاضرة، إذ بلغ مجموعها ١,٢٣٥ بليون يورو. واليوم، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة العمل بشكل وثيق مع حكومة هايتي، وأسرة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين لترجمة هذه الوعود إلى واقع ملموس.

وفي الختام، فإن الشعب الهايتي بحاجة إلينا ويتعين علينا أن نكون هناك إلى جانبهم. ولكن أبناء الشعب الهايتي يدركون أن الأمر يعود إليهم وحدهم لتحديد طريق مستقبل أمتهم والمضي فيه. فالبلد بلدهم ودور المجتمع الدولي هو تقديم الدعم لهم في إعادة البناء بصورة أفضل في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد كويو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): تود الجمهورية الدومينيكية أن تهنئكم، سيدي الرئيس، على عملكم الجدير بالثناء كرئيس لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. وعلى وجه الخصوص، نود أن نشكركم على المساعدة القيمة للغاية التي قدمتها حكومتكم في هذا الوقت العصيب في هايتي.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بوجود دولة السيد جان – ماكس بيليريف، رئيس وزراء هايتي وتعرب عن امتنانها لصديقنا السفير إدمون موليه، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها، وكذلك

على عرضه لتقرير الأمين العام القيم للغاية عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/200).

وتثني الجمهورية الدومينيكية على الأمين العام للقيادة والالتزام بهايتي اللذين أبداهما مرارا وتكرارا، ولا سيما في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وأسفر عن خسائر بشرية ومادية مأساوية لم يسبق لها مثيل لمنظومة الأمم المتحدة وللمنطقة بأسرها. وحصل الأمن العام من خلال ما يبذله من جهود على أوسع تأييد من المجتمع الدولي.

وتتفق الجمهورية الدومينيكية مع التوصيات الواردة في الفقرة ٥٢ من تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي أعقاب الزلزال الذي ضرب هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير، ينبغي توسيع نطاق ولاية البعثة الحالية لمساعدة السلطات في هايتي بتعزيز الاستقرار السياسي وتنسيق وتيسير جهود الإغاثة في حالات الطوارئ والمحافظة على بيئة آمنة ومستقرة والمساعدة في تعزيز قدرة الدولة الهايتية على تحقيق اللامركزية ومساعدة هايتي على بناء رأس المال البشري وتعزيز خطة اجتماعية متوازنة.

وكما قال ممثل الولايات المتحدة فإن تعاون منظمة الدول الأمريكية أمر أساسي لضمان حقوق الملكية وحقوق الفرد في الاقتراع والترشيح. ولذلك ترحب الجمهورية الدومينيكية بالبيان الذي استمعنا إليه للتو من السفير رامدن، الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية.

وترى الجمهورية الدومينيكية أن توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة على النحو الذي اقترحه الأمين العام في الفقرات من ٤٩ إلى ٧٥ من تقريره سيكون إحياء مناسبا لذكرى الآلاف من الأرواح التي فقدت في كارثة كان من الممكن تفادي نتائجها لو كان هناك حوكمة أفضل. ولا يمكننا الانتقال من المساعدة الطارئة إلى إعادة الإعمار، ومن حفظ السلام إلى بناء السلام في هايتي إلا بوجود حكومة تزاول عملها ونظام سياسي متماسك وسكان تتوفر لهم فرص العمل والتعليم ويعيشون في سلام ومجتمع مدني يكمل الجهود التي تبذلها الحكومة بدلا من التنافس معها.

ونوه الأمين العام في تقريره بالدعم اللوجستي المقدم من الجمهورية الدومينيكية إلى جهود المجتمع الدولي للمساعدة في حالات الطوارئ المقدمة إلى شعب هايتي وحكومتها. ولئن كنا ممتنين لهذا التقدير، فإن الجمهورية الدومينيكية ترى أن تقديم هذا الدعم في أعقاب كارثة من هذا القبيل، لا يعدو كونه واجبنا.

ولكن في الأجل الطويل، ينبغي إنشاء مركز دعم لوجستي للمساعدة في حالات الطوارئ اللازمة للاستجابة لأنواع الكوارث الطبيعية والمناخية والزلازل التي لا محالة سيستمر وقوعها في حوض البحر الكاريبي. كما يشير الأمين العام في الفقرة ٢٥ من تقريره، يعمل حوالي ٢٠٠ من موظفي البعثة في سانتو دومينغو بصورة مؤقتة حيث يقومون بالمهام التي لا تتطلب وجودهم شخصيا في هايتي. ويشكل هذا الوجود نواة لمبادرة محتملة تتجاوز الاحتياجات المحددة لحفظ السلام في هايتي، نظرا للتحدي الذي تواجهه المنطقة كلها وهو: منع مخاطر الكوارث الطبيعية في المستقبل في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي والتخفيف من تلك المخاطر والاستجابة لها بسرعة أكبر.

ونظرا لأن العمل الذي يقوم به في بلدي موظفو بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ينبغي أن يوضع في إطار قانوني، تحث الجمهورية الدومينيكية الإدارات ذات الصلة في الأمم المتحدة على وضع اللمسات الأخيرة على تفاصيل مذكرة التفاهم التي ستجعل هذا التواجد رسميا حسب الأصول، وفي الوقت نفسه وضع آلية مؤسسية هامة

لإدارة عمليات الطوارئ من بلد أثبت استعداده وقدرته على القيام بذلك.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بالنتائج الناجحة والسخية التي أسفر عنها مؤتمر المانحين لهايتي الذي عقد في ٣١ آذار/مارس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وبلا شك سيتم في المستقبل القريب الوفاء بالوعود التي قطعت حينها نظرا لأنه تم بالفعل إنشاء لجنة هايتي المؤقتة لإعادة الإعمار، ويديرها بصورة مشتركة رئيس الوزراء بيليريف والرئيس كلينتون ويعمل البنك الدولي وكيلا ماليا لها.

وتعاونت الجمهورية الدومينيكية بشكل وثيق مع السلطات الهايتية في وضع خطة جديدة للتنمية الاقتصادية لهايتي. وفي هذا السياق، عقدنا مؤتمرا تحضيريا فنيا مشتركا في سانتو دومينغو في ١٧ آذار/مارس لتقييم الاحتياجات، الذي أُعد بمساعدة الأمم المتحدة، كما ذكر الأمين العام في الفقرة ١٦ من تقريره.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بتأكيد الأمين العام في الفقرة ١٠ من تقريره على الانتقال من تقديم المعونة الإنسانية إلى تهيئة الظروف لتحقيق الأمن الغذائي في هايتي. ونحث على تغيير الممارسات الزراعية البالية القائمة على القطع والحرق وبذل الجهود لاستعادة خصوبة التربة وتسوية مسائل ملكية الأراضي من خلال اعتماد خطة للتعاونيات الزراعية. كما تعمل الجمهورية الدومينيكية على تركيب الدفيئات الزراعية في هايتي لتسريع الإنتاج الزراعي وضمان زيادة الإنتاجية.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بوجه خاص بالأولوية التي يعطيها الأمين العام لبناء رأس المال البشري في هايتي. ولن تتمكن هايتي من الخروج من مركز أقل البلدان نموا إلا بهذه الطريقة – وهي البلد الوحيد الذي ينتمي إلى قائمة أقل البلدان نموا في نصف الكرة الغربي.

وبما أن تسعين في المائة من البنية التحتية للجامعة انهارت خلال الزلزال، أعلن رئيس الجمهورية الدومينيكية، ليونيل فرناندیس رينا، عن بناء جامعة جديدة في هايتي تستوعب ١٠ ٠٠٠ طالب ومزودة بأحدث المعدات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي الختام، ستواصل الجمهورية الدومينيكية في الأجل الطويل تعزيز قضية هايتي على الصعيد الدولي. وبالترافق مع حكومة هايتي وتحت إشراف الاتحاد الأوروبي، سيعقد الرئيس فيرناندیز رينيا مؤتمر قمة عالميا بشأن مستقبل هايتي، ”التضامن في فترة ما بعد الأزمة“، في كاسا دو كامبو بالجمهورية الدومينيكية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتعول الجمهورية الدومينيكية على مشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة على أعلى مستوى. وذلك سيكون أفضل سبيل لإظهار أننا، في أعقاب الأزمة، سنواصل العمل معا لإيجاد هايتي أحلامنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. وعلى وجه الخصوص أود أن أشكر السيد جان – ماكس بيلريف، رئيس وزراء هايتي، على وجوده هنا اليوم. كما أود أن أنوه بوجود الممثل الخاص للأمين العام، إدمون موليه، وأن أشكره على موافقته مرة أخرى على تمثيل الأمم المتحدة في هايتي في ظل ظروف صعبة للغاية وتشكل تحديا.

وكانت هايتي على رأس أولويات السياسة الخارجية والأمنية لكندا حتى قبل وقوع الزلزال المفجع. وكندا ثاني أكبر مانح للمساعدة الإنمائية لهايتي وأكبر المانحين من حيث نصيب الفرد. وكانت جهودنا الإنسانية في أعقاب الزلزال أكبر استجابة إنسانية في تاريخ كندا لأي كارثة طبيعية.

لقد أوقعت حوادث ١٢ كانون الثاني/يناير خسائر فادحة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبالرغم من ذلك، واصلت البعثة عملها وأسهمت بشكل قيِّم للغاية في جهود الإغاثة والعمل مع حكومة هايتي والمجتمع الدولي للتخفيف من آثار الكارثة على شعب هايتي.

ولذلك السبب، تشيد كندا بالبعثة على جهودها وتشجعها على مواصلة العمل من أجل سكان هايتي إلى جانب الحكومة. وبالنظر للواقع الجديد في هايتي، ترى كندا أن البعثة ستواصل الاضطلاع بدور هام للغاية بينما نعمل بصورة جماعية على إعادة هايتي إلى مسار تحقيق الازدهار الطويل الأجل. وكما قال وزير الخارجية الكندي في المؤتمر الذي عقد في ٣١ آذار/مارس، إن رؤيتنا لهايتي هي قيام البلد على أسس ثابتة لتحقيق الأمن والسيادة وسيادة القانون والازدهار الاقتصادي والمساواة والشمول والرفاه الاجتماعي.

ومع استكمال تقييم احتياجات مرحلة ما بعد الكارثة، وعقد مؤتمر المانحين الأخير في ٣١ آذار/مارس، وإصدار تقرير الأمين العام، نعتقد أن الوقت قد حان للتأكيد مجددا على دعمنا لأعمال البعثة. وترحب كندا بهذه الفرصة لدراسة كيفية تمكننا بأفضل وجه من تعزيز دور البعثة في دعم حكومة هايتي في تحقيق هذه الرؤية.

وفي الفترة التي أعقبت مباشرة وقوع الزلزال في ١٢ كانون الثاني/يناير، وافق المجلس في قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) على زيادة قدرها ٢ ٠٠٠ جندي و ١ ٥٠٠ من أفراد الشرطة لدعم الجهود العاجلة للإنعاش وإعادة الإعمار والاستقرار. والآن يوصي الأمين العام بتوسيع حشد الجهود الرامية إلى دعم جهود الإغاثة المستمرة، ومنع تدهور النظام العام وتعزيز سلطة حكومة هايتي. وتعتبر كندا النهج المتكامل الذي اقترحه الأمين العام إطارا مناسبا لتنظيم عمل البعثة خلال الأشهر الـ ١٨ إلى ٢٠ المقبلة.

وإذ ينظر المجلس في اقتراحات الأمين العام، تود كندا أن تبرز عنصرين هامين على وجه الخصوص. أولا، تسلم كندا بضرورة تقديم الدعم المؤقت إلى مؤسسات هايتي وهي تؤيد البرامج المحسنة للاشتراك في المواقع وتحقيق اللامركزية. وأوصى الأمين العام أيضا بأن تستخدم بعثة الأمم المتحدة مواردها لتقديم الدعم اللوجستي المباشر والخبرة التقنية لحكومة هايتي. ونظرا لحجم الصعوبات المتأصلة في فقدان ثلث البيروقراطية وجزء كبير من الهياكل الأساسية للدولة، فإن اتخاذ نهج مركز ومتأن نحو بناء القدرات أمر أساسي.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد تعرضت المؤسسات الهايتية لضربة قوية في مرحلة بالغة الأهمية من تطورها وهي تتطلب بذل جهود استثنائية للمحافظة على قدرتها على تقديم الخدمات لأبناء هايتي، وبخاصة خارج بور – أو – برانس. وتم إنجاز أعمال هامة في دعم المؤسسات الهايتية ويلزم عدم فقدان التقدم الذي أحرز حتى الآن.

وأيضا، على المجتمع الدولي، مع الإقرار بضرورة مساعدة حكومة هايتي في إعادة تقديم المساعدات واستمرارها وتحقيق لامركزيتها، أن يعترف أيضا باستمرار أهمية مواءمة دعمه مع أولويات حكومة هايتي. وبإعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ستعيد المؤسسات الهايتية بشكل تدريجي تأكيد قدرتها على الاضطلاع بولاياتها. وفي هذا الأثناء، يقع العبء على بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في العمل بصورة بناءة والمحافظة على سلطة الحكومة المضيفة.

وعلينا أن نعمل لإبقاء أنشطتنا منسقة مع الأولويات الهايتية، بهدف إعادة نقل جميع مهام الإدارة إلى السلطات الهايتية حالما تمر مرحلة الاحتياجات العاجلة. ونحن ملتزمون بشكل جماعي ببناء القدرات المؤسسية الطويلة الأجل في

هايتي، وليس بمجرد صون النظام العام في الأجل القصير. ومرة أخرى، بهذه الطريقة تخدمنا بشكل جيد ولاية قوية ومجتمع متفان للشركاء.

وكندا تؤيد طلب توفير المزيد من الموارد، بما في ذلك شرطة إضافية، لتعزيز أعمال البعثة في هايتي. وفي هذا السياق، تود كندا أيضا أن تشدد على ضرورة التقييم المستمر لتشكيل حشد الموارد لكفالة أن تبقى مناسبة للظروف المتغيرة على أرض الواقع. ونحن نتطلع إلى تقارير المتابعة التي سيقدمها الأمين العام عن التقدم المحرز خلال فترة الحشد.

وفي الختام، تشكل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أحد أهم تجليات الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي نحو إعادة إعمار هايتي. ولهذا السبب زادت كندا إجمالي مساهمتها بأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة من ١٠٠ إلى ١٥٠. ونحن على ثقة بأن المكاسب التي شهدناها في هايتي قبل وقوع الزلزال لم تفقد كلها وبأن هايتي قادرة على إعادة البناء بصورة أفضل بمساعدة المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ فريقكم على أعمالكم الفعالة بصفتكم رئيس مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. ويقدر وفد بلدي تقرير الأمين العام الأخير (S/2010/200) عن مسألة هايتي في أعقاب الزلزال الذي وقع في بور - أو - برانس في ١٢ كانون الثاني/يناير. ونرحب بوجود السيد جان - ماكس بيلريف، رئيس وزراء هايتي، وأيضا بخطة العمل لإعادة الإعمار والتنمية في هايتي التي قدمتها الحكومة الهايتية.

ويود وفد بلدي أن ينقل رسالة للتضامن والأمل إلى حكومة هايتي وشعبها. وبالمشاركة في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ وأعمال إعادة الإعمار، نحن نشيد بمن جادوا بأرواحهم في المأساة، بمن فيهم موظفو بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

والإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن في الوقت المناسب، عن طريق قراره ١٩٠٨ (٢٠١٠) المتخذ عقب الكارثة الطبيعية التي حدثت، يؤكد من جديد أهمية وجدارة إسهام بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي (بعثة الأمم المتحدة) في استقرار هايتي. وأود أن أنوّه على نحو خاص بعمل الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد إدمون موليه، وبخبرته الواسعة والمكثفة، وهو الموكل إليه تحمل مسؤولية صعبة تتمثل في قيادة بعثة الأمم المتحدة.

وتؤيد كولومبيا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/200) عن دعم العملية الانتخابية في هايتي، وإعادة تشكيل المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة، وزيادة مكون الشرطة لديها، وتنفيذ إجراءات لتعزيز المراقبة على الحدود. ونتفق مع التشديد على الدور القيادي الذي ينبغي أن تؤديه بعثة الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية دعماً لوجوب أن تجري حكومة هايتي انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية، قبل ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، وهو الموعد المقرر لانتقال السلطة. وتؤيد كولومبيا الجهود الرامية إلى كفالة أن تكون الممارسة الديمقراطية حرة ونزيهة وشاملة.

ونؤيد كذلك المبادرة إلى إعادة تشكيل المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة، مع التشديد على توفير مهندسين عسكريين، بغرض دعم جهود إعادة بناء البنية التحتية للبلد. وتعزيز البنيان المؤسسي في هايتي هام بقدر أهمية الإسهام في إعادة إعمارها المادي. وفي ذلك الصدد،

للشرطة الوطنية في هذا البلد دور هام في إرساء مناخ من الأمن والاستقرار يساعد على تعزيز سلطة الدولة وبناء المؤسسات.

ومبادرة الأمين العام إلى زيادة أفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة هي إذاً مبادرة مناسبة. والدعم الذي يمكن أن توفره هذه القوات الإضافية للشرطة الوطنية الهايتية في مهام تحقيق الاستقرار وتنظيم عملها وفقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية، دعم هام جداً.

إن التحدي الذي تمثله الجريمة المنظمة عبر الحدود مهم بشكل خاص. وقرار مجلس الأمن ١٨٩٢ (٢٠٠٩) يشير ألى أن قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة الأنشطة غير القانونية في المنطقة الحدودية يجب تعزيزها. ويتطلب هذا العمل اهتماماً خاصاً بالنظر إلى الضعف الكبير القائم لمواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات نتيجة الزلزال. وفي ذلك الصدد، تؤيد كولومبيا التوصيات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة القاضية بتوفير التدريب والمعرفة التقنية المتخصصة لدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية بغية تنفيذ نهج متكامل لإدارة الحدود.

وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، تلقت السلطات الهايتية وقيادة بعثة الأمم المتحدة توصيات من وفد رفيع المستوى تابع للشرطة الوطنية الكولومبية، كان قد أجرى تقييماً للهيكل المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية. ويقترح ذلك التقييم إجراءات من شأنها أن يكون لها تأثير إيجابي على الظروف الأمنية، من قبيل تزويد الشرطة الوطنية الهايتية بموارد للتنقل، ولا سيما التنقل جواً وبراً، الأمر الذي يمكّنها من القيام بعمليات في الوقت المناسب. وأهمية تلك الاستنتاجات لها وزن أكبر في ظل الظروف الراهنة. وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية خطوة في الإتجاه الصحيح لمواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما مكافحة الجريمة التي بلغ تنظيمها مستوى يتطلب استجابة شرطية شاملة.

ويود بلدي أن يؤكد من جديد التزامه ببعثة الأمم المتحدة، التي يسهم فيها حالياً بما مجموعه ٣٤ شرطياً، متخصصين بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود. ونؤكد مجدداً دعمنا للعمل الجاري لتقديم المساعدة عقب الكارثة وتحديات إعادة الإعمار. وحكومة كولومبيا، إدراكاً منها لفداحة المأساة، قدمت مساعدة قدرها ٤ ملايين دولار تستعمل خلال عام ٢٠١٠، بغية الإعانة على إبلال هايتي. والإسهام من أجل التغلب على نتائج المأساة يساعد أيضاً في تعزيز الظروف المؤاتية لعمل بعثة الأمم المتحدة، وتحقيق الاستقرار الدائم في البلد الشقيق هايتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): لا نزال نشعر بالهول إزاء الحالة غير المسبوقة التي نواجهها في هايتي عقب الكارثة المروعة التي حدثت بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير مع ما خلّفته من خسارة مادية مأساوية، وقبل كل شيء تكلفة بشرية، لحقت بهايتي حكومة وشعباً، وبالأمم المتحدة أيضاً. بالتأكيد، كانت لحظة صعبة تقتضي منا التفكير بكل شيء يتعلق بهايتي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، من حيث الإحتياجات التي تقتضيها الحالة الجديدة.

ثمة مسألة واضحة للغاية هي أنه قبل ١٢ كانون الثاني/يناير، كان قد بدأ النظر في استراتيجية خروج البعثة في نهاية المطاف، أمّا منذ ذلك التاريخ، فيجب أن نركز على كيفية تعزيزها وأن نسأل أنفسنا ما إذا ينبغي النظر في إجراء تعديلات على ولايتها. فلقد أصاب الوهن المفاجئ الهيكل المؤسسي الوطني، وثمة طلب متزايد على الخدمات المدنية

والأمنية التي توفرها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة الأمم المتحدة) منذ إنشائها.

وبالنظر إلى هذا السيناريو، نشكر الأمين العام على تقريره عن الواقع على الأرض (S/2010/200)، فضلاً عن اقتراحاته لمواجهة الحالة في الأشهر المقبلة. ونشكر كذلك الممثل الخاص للأمين العام، إدمون موليه، على إحاطته الإعلامية، ونعرب له عن إعجابنا به واحترامنا له تجاه قبول التحدي الهائل الذي يواجهه هو وزملاؤه في مساعدة الشعب والحكومة للتغلب على الحالة الصعبة التي يواجهانها الآن. ونشعر بالاعتزاز للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها، ومثلما يذكر التقرير، كانت غواتيمالا من البلدان الأولى لتلبية الطلب الوارد في القرار ١٩٠٨ (٢٠١٠) بزيادة القوات.

أود أن أدلي بالملاحظات الموجزة التالية بشأن تقرير الأمين العام.

أولاً، إن تحديد المجالات الرئيسية المذكورة في التقرير نقطة بداية مهمة. ومع ذلك، نذكر أن تلك المجالات الخمسة الرئيسية ليست جديدة، لكنها مجالات تتكرر وتنطبق على السياق الهايتي بعينه. ومعالجة هذه المجالات تتطلب تنسيقاً مكثفاً في ما بين مختلف الأطراف الوطنية والدولية، وستكون عرضة لمراحل التطوير والتنفيذ المختلفة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نحاول أيضاً كفالة التوقيت الصحيح لتلك الأولويات وتعاقبها ضمن إطار استراتيجي متكامل.

ثانيا، بعد تحديد الأولويات، علينا أيضا أن نضمن توفر الموارد لدعمها. وبصفة خاصة، يجب الوفاء بالتعهدات التي أعلنت في مؤتمر المانحين الدولي، المعقود في ٣١ آذار/مارس، بالإضافة إلى تلك التي أعلنت استجابة للنداء العاجل من أجل هايتي. وعلينا ألا ننسى أهمية متابعة تلك الالتزامات، وسيكون مؤتمر القمة القادم لرؤساء الدول أو الحكومات، الذي سيعقد في سانتو دومينغو، فرصة للقيام بذلك.

ثالثا، فيما يتعلق بدور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في المستقبل، فإننا نعتقد، بدون إغفال الأهداف الأساسية، أن البعثة يمكنها الاضطلاع بمهام تعمير إضافية وأن تكثف أنشطتها التكميلية في مجال الإنعاش. ولكن البعثة لا تستطيع ولا ينبغي أن تحل مكان الدولة فيما يتعلق بدورها ومسؤولياتها الأساسية. وعلينا أن نتذكر أنه بدون إرادة سياسية على المستوى الوطني، فإن أي مشاركة للأمم المتحدة ستواجه عقبات كبيرة أمام النجاح في المحافظة على بيئة الأمان والأمن. ولهذا السبب فإن الاستقرار السياسي أمر حاسم تماما. ونعتقد أنه يجب على البلد أن يستأنف الحوار الوطني الذي كان جاريا قبل الزلزال، بغية بناء الثقة والتوافق السياسي في الآراء، بما في ذلك ما يتعلق بالتحضير لانتخابات ناجحة.

رابعا، تضمن التقرير اقتراحات مثيرة للاهتمام في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. ومن المحتمل أن الولاية الحالية قد لا تسمح بتنفيذ جميع تلك الاقتراحات. وبالتالي، نقر بأن استعادة سيادة القانون شرط أساسي لكي تتمكن الحكومة من ضمان تمتع جميع أبناء شعب هايتي بحقوق الإنسان. ولكننا نحذر من الإذعان لإغراء إنشاء آليات جديدة ما لم تكن ضرورية بشكل قاطع. وبدلا من ذلك، علينا أن نستفيد من تجربتنا بالنسبة للأمور التي عادة ما تنجح، ونبني قدرتنا على كفالة نهج الدعم أكثر إنصافا وفعالية وقدرة على التنبؤ.

وأخيرا، إننا نشعر بالارتياح إزاء النتيجة التي توصل إليها فريق الأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي المتكامل لهايتي، وهي أن زلزال كانون الثاني/يناير لم يدمر الإنجازات التي تحققت على مدى السنوات القليلة الماضية، ولكنه أضر

بها وأوجد عقبات جديدة. ونحن قلقون، بصفة خاصة، إزاء المشردين داخليا وموسم هطول الأمطار المقبل. ولكن ما لا يمكن إنكاره هو أن تواجد الأمم المتحدة حقق، مرة أخرى، تغييرا أساسيا إلى الأفضل في ذلك البلد.

وفي الختام، أود أن أنوه بالأداء المميز لقائد القوة المنتهية ولايته، اللواء فلوريانو بيكسوتو فييرا نيتو، وأن أرحب بقائد القوة الجديد، اللواء لويس غيليرمي بول كروث. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونحث الجميع على مواصلة المسيرة من أجل هايتي والأمم المتحدة ذاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد رودريغيث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

ويود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في هايتي، التي توفر فرصة لتبادل الآراء حول تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/200). إننا نرحب بحضور السيد جون – ماكس بيلريف، رئيس وزراء هايتي.

ونود أن نشكر السيد إدمون موليه، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، على إحاطته الإعلامية التفصيلية، وهنئه على تعيينه في المنصب مؤخرا. إننا على اقتناع بأن عمل البعثة، تحت قيادته المعروفة جيدا وبفضل جهوده التي لا تكل، سيتعزز في المساعدة على مجابهة التحديات الكبيرة التي تواجه دولة هايتي.

إن تقرير الأمين العام الواضح والقوي عن الحالة في هايتي في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير، يقودنا إلى نتيجة أن هناك حاجة لا غنى عنها إلى مواصلة أداء دور بعثة الأمم المتحدة الهام، دعما لجميع جهود التعمير والإنعاش في هايتي. ولنتذكر أن استعراض ولاية البعثة، في العام الماضي، تضمن اقتراحات من الأمين العام، وأنها أصبحت في ظل الظروف الحالية مناسبة أكثر لتعزيز تواجد البعثة. ويجري الآن تنفيذ تلك المقترحات، وأود أن أؤكد هنا أن بيرو ستسهم بسرية مشاة إضافية قوامها ١٥٠ جنديا، مما سيساعد على تنفيذ المهام الأمنية المتعلقة بجهود الإغاثة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأولوية لشعب هايتي.

وقد أخذ وفد بلدي علما بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره الأخير، ويلاحظ بأنها قوبلت بتأييد فريق الأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي المتكامل لهايتي. ومن الواضح أن أحد الأهداف الأساسية هو بناء القدرة المؤسسية لحكومة هايتي التي أصيبت بأضرار كبيرة. إننا نعتبر، في المقام الأول، أن الأطراف الوطنية هي المقررة في وضع وتنفيذ برامج التعمير والإنعاش. ويجب أن يكون هدف جميع الأنشطة والتعاون، التي تسهم في عملية بناء مؤسسات الدولة للحكومة، هو ملء الفجوة الاستراتيجية المتصلة بضعف القدرة المؤسسية والنقص في الموارد المادية والبشرية من أجل التلبية الفعالة والسريعة لاحتياجات شعب هايتي.

ولبلوغ ذلك الهدف، نحتاج إلى معالجة ثلاثة مجالات ذات تأثير مباشر على العملية الحالية للتعمير والإنعاش في هايتي، وهي الحوكمة والأمن والتنمية. وفي هذا السياق، لا بد من وجود توازن عادل لا يعطي الأولوية لمجال على حساب المجالين الآخرين.

وإلى جانب كل مبادرات المجتمع الدولي في التعاون مع حكومة وشعب هايتي لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي ألا ندخر أي

جهد لتشجيع التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في هايتي من أجل تنفيذ الإصلاحات المؤسسية في مجالات عديدة. وينبغي أن يكونا الطرفين الفاعلين الرئيسيين في عمل هيئة التعمير المؤقتة لهايتي، التي كما أشار تقرير الأمين العام، تم إقرارها في البرلمان ويجري إنشاؤها حاليا. إن تحالفا استراتيجيا بين القطاع العام والقطاع الخاص في هايتي من شأنه أن يشكل حلقة حميدة تساعد على تعزيز قدرة الدولة، وفي نهاية المطاف، تضمن استقرار وأمن البلد الكاريبي الشقيق.

إننا على اقتناع بأنه في ظل الجهود المشتركة لكل الأطراف الفاعلة الملتزمة بعملية تعمير هايتي وبناء الدولة، ستواجه حكومة وشعب هايتي – بما عرف به من قدرة التغلب على المحن – التحديات بشكل حاسم وبروح التفاؤل من أجل ضمان التنمية المستدامة في البلد. وأود، في هذا السياق، أن أكرر من جديد تأكيد التزام بيرو الراسخ بالإسهام في إنعاش واستقرار هايتي وتنميتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائنا الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة لمناقشة الحالة الراهنة في هايتي والتحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على ضوء التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/200).

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد إدمون موليه، على بيانه في المقام الأول والأخير على عمله الذي يستحق الثناء بصفته رئيسا للبعثة. ويود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، والذي نود أن نكتفي بإضافة بعض التعليقات عليه.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، نعتقد أن تواجد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد استطاع أن يمنع مأساة الزلزال من أن تؤدي إلى وقوع أحداث من شأنها أن تزيد حالة شعب هايتي سوءا، وتكون بمثابة عنصر أساسي لزعزعة الاستقرار. ونرى أنه يتعين على البعثة أن تظل عاملاً للترسيخ الدائم لبيئة من الأمن والاستقرار من شأنها أن تساعد في تعزيز القدرة المؤسسية للدولة الهايتية اللازمة لضمان البدء في مرحلة جديدة من بناء السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي.

إن النظر في الدور المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة يرتبط بالتخطيط للمساعدة والتعمير والتنمية في هايتي. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي احترام مبدأين أساسيين. أولا وقبل كل شيء، نرى أنه يجب على شعب وحكومة هايتي أن يقررا مصيرهما. ثانيا، نحن على قناعة بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى هايتي.

ولذا، ورغم أننا ما زلنا نقوم بتحليل تفاصيل مضمون تقرير الأمين العام الأخير (S/2010/200)، فإننا نرحب به لا سيما فكرة أن تعتمد لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي نهجا شاملا في المجالات الخمسة ذات الأولوية. ونعتقد أن هذا النهج المتكامل سيحترم المبادئ التي أشرت إليها، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية والإنسانية، حيث نؤمن بأن الدور التنسيقي للمنظمة دور أساسي.

وفضلا عن ذلك، نشاطر الفكرة التي طرحها الأمين العام لإعادة تشكيل العنصر العسكري للبعثة كي إذا ما تطورت الحالة يكون هناك عدد أكبر من المهندسين العسكريين للإسهام في أعمال التعمير.

أما بخصوص تعزيز عنصر الشرطة في البعثة، أود أن أذكّر بأنه قبل الزلزال، كانت الأرجنتين، مع بلدان أمريكية أخرى، تشجع بنشاط تعاون الشرطة الإقليمية مع هايتي، وذلك للمساعدة في تطوير القدرات المؤسسية للدولة الهايتية. ونعتقد أيضا أن هذه الآلية للتعاون من شأنها أن تعزز إسهام البعثة في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية بشكل مهني.

لقد أعلنت الأرجنتين عن مساهمة كبيرة في مؤتمر المانحين الذي عُقد مؤخراً لهايتي. فعلى سبيل المثال، نحن ننظر في إمكانية التعاون في التعليم وفي استعادة الأصول الثقافية. ونعمل أيضا على تعزيز وتوسيع برنامج التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب من أجل أن ينتج كل بلد غذاءه الطازج – مشروع تشجيع البساتين – الذي تشكل قبل الزلزال من شبكة اجتماعية جماهيرية بمشاركة أكثر من ٨٠ ٠٠٠ شخص، و ١ ٨٢٣ من العاملين على ترويج هذا المشروع وفريق تقني من هايتي مؤلف من ٢٣ مهندسا زراعيا. ونأمل أن نصل إلى مليون مشارك في البرنامج في جميع أنحاء هايتي في غضون خمس سنوات، مما يتيح لشعب هايتي بناء مستقبله.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إننا نعمل في هايتي آملين أن يأتي اليوم الذي ينتهي فيه عمل البعثة وألاّ تكون هناك ضرورة إلى تواجد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لأن شعب هايتي سيتمكن من التحكم في مصيره بصورة كاملة. وهناك حاجة ملحة إلى إحراز تقدم في التعمير في مرحلة ما بعد الزلزال في هايتي، ونعمل، في الوقت ذاته، على بناء القدرة المؤسسية للبلاد وتحسين التنسيق مع التعاون الدولي لجعله منسجما مع أولويات حكومة هايتي وزيادة فعاليته وظهوره. ونؤمن بأنه يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد يانيث – بارنويبو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إن وفدي ممتن لإتاحة الفرصة له للمشاركة في هذه المناقشة، التي تمكنني من التأكيد مجددا على التزام إسبانيا التام حيال شعب وحكومة هايتي، لا سيما في الظروف الصعبة الحالية في أعقاب الزلزال المأساوي الذي دمّر البلاد في ١٢ كانون الثاني/يناير. ونشاطر آلام الدولة بأسرها وأسرة الأمم المتحدة على فقدان الكثير من الأرواح البشرية والمعاناة والحرمان التي يعاني منها الشعب بأكمله. ونحن ملتزمون بالقيام بكل ما يمكن لضمان ألاّ تذهب التضحيات والآلام سدى.

غير أننا نستجيب، لحسن الحظ. فقد اتخذنا، في جملة أمور، خطوة كبيرة نحو الأمام بمؤتمر المانحين المعقود في ٣١ آذار/مارس في نيويورك، الذي قدمت فيه حكومة هايتي خطة عملها للتعمير والتنمية في هايتي. وكانت استجابة المجتمع الدولي سخية بصورة غير عادية. وفي ذلك المؤتمر، أعلنت حكومة إسبانيا عن تقديم مساهمة كبيرة، مما جعلنا ثالث أكبر مانح ثنائي في هايتي. وسيستمر مؤتمر نيويورك في مؤتمر قمة سانتو دومينغو المزمع عقده في ٢ حزيران/يونيه.

إن مناقشة اليوم في مجلس الأمن، التي هي الأولى منذ الزلزال، خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح، ونعتقد أنه من المستصوب تماماً أنها تتم بحضور رئيس وزراء هايتي، السيد جون – ماكس بيلريف، وبمشاركته.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما – ولا يمكن قول ذلك بطريقة أخرى – البيان الذي أدلى به ممثل وفد الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أضيف عددا من العناصر من وجهة نظرنا.

لقد درسنا بعناية التقرير الجديد للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/200)، الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل، ونؤيد توصياته الرئيسية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر بصورة خاصة الممثل الشخصي للأمين العام، السيد إدمون موليه، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. وأود أيضا أن أشيد بالعمل المتميز الذي يقوم به وفريقه بشكل دؤوب في هذه الظروف الصعبة.

ونؤيد اتباع منظومة الأمم المتحدة لنهج شامل في المجالات الخمسة ذات الأولوية التي وردت في تقرير الأمين العام. ونعتقد أن هذا النهج ينبغي أن يضع بعثة الأمم المتحدة في صلبه – كما هو الحال الآن – ويتعين تنفيذه بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والأطراف الفاعلة من المجتمع الدولي المتواجدة في هايتي. ونعتقد أيضا ان اتباع نهج شامل يمكن أن يجعل من تغيير الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة أمرا غير ضروري، لأنه يبدو أنه نهج واسع النطاق ويتسم بما يكفي من المرونة ليواجه التحديات الجديدة مع التكيف مع مفهوم عملياته التي قد تكون ملائمة. ونعتقد أنه يمكن تعديل الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على النحو الذي اقترحه الأمين العام، بما في ذلك زيادة عنصرها من أفراد الشرطة، وذلك لتعزيز أنشطتها في الأجلين القصير والمتوسط في هذا الوقت الحساس جدا: الذي أشار إليه السيد موليه في إحاطته الإعلامية.

وكما هو معروف تماما، أسهمت إسبانيا في تعزيز البعثة مباشرة بعد زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير. لقد قمنا بذلك بطريقتين، الأولى من خلال البعثة نفسها، وذلك بإرسال ٢٣ ضابطا من الحرس المدني كي ينضموا إلى وحدة الشرطة. مما زاد عدد أفراد الشرطة الإسبانية في تلك الوحدة إلى ٥٨. وأرسلنا أيضا السفينة البرمائية ”كاستيتا“، وعلى متنها ٤٥٠ من الأفراد العسكريين لتقديم المساعدة في مجالي الرعاية الصحية والهندسة، بالتنسيق المتواصل مع حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وأغتنم هذه الفرصة للتعبير عن امتناني لمشاعر المواساة التي قدمت بوفاة أربعة جنود إسبان في ١٦ نيسان/أبريل في حادثة سقوط طائرة هليكوبتر أثناء تأديتهم واجباتهم.

وإسبانيا ستواصل دعم بعثة هايتي في المرحلة المقبلة على أساس النهج الشامل الذي اقترحه الأمين العام، والذي نرجو أن يقره مجلس الأمن. وإننا نعكف بجدية على دراسة إمكانية تعزيز بعثة هايتي في مجالات العمل ذات الأولوية، لا سيما المجالات المتصلة بالأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون، في إطار المقصد الأوسع المتمثل في مساعدة هايتي على بناء قدرتها المؤسسية بصورة تامة وبطريقة فعالة.

وهنا أعيد التأكيد على الأهمية التي توليها إسبانيا لدور بعثة هايتي في دعم عملية إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية بهدف كفالة الأمن الفعال المستدام في البلد. إن الحفاظ على الاستقرار يكمن في لب ولاية بعثة هايتي ويشكل عنصرا أساسيا في جهود التعمير والتنمية التي التزمنا بها في مؤتمر ٣١ آذار/مارس هنا في مقر الأمم المتحدة. وعلى الأمد القصير يشكل الاستقرار عنصرا أساسيا أيضا في التقيد الناجح بالجدول الزمني السياسي والانتخابي الذي يشمل بلوغ معالم تاريخية رئيسية لهذه السنة مثل اختتام عملية الإصلاح الدستوري وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بنهاية هذا العام.

لذلك يسرنا إيفاد الأمين العام بعثة تقنية للعمل مع سلطات هايتي بشأن الإعداد للعملية الانتخابية، بالاقتران بالمساعدة الدولية المطلوبة بقيادة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد اجتماع اليوم. وأتقدم بشكر خاص للسيد جان ماكس بليريف، رئيس وزراء هايتي، على حضوره وإلقائه خطابا في المجلس اليوم.

الزلزال الذي ضرب هايتي كان كارثة إنسانية حلت بشعب يعيش في فقر مدقع وأوضاع مزرية. ومما أثار إعجابنا حقا القوة الخارقة التي تحلى بها شعب هايتي في التغلب على آثار الأزمة والتطلع إلى المستقبل. وإننا نشيد بحكومة هايتي على زعامتها في تطوير خطة العمل الوطنية للتنمية والتعمير في هايتي.

ومما يتسم بأهمية أكبر من أي وقت مضى أن تكون جهود التعمير الدولية حسنة التنسيق تحت قيادة الحكومة الهايتية والأمم المتحدة. ورغم الخسائر المفجعة فإن الأمم المتحدة اضطلعت بمهمتها بطريقة مثيرة للإعجاب في ظل ظروف بالغة الصعوبة في أعقاب الزلزال. ونود أن نعرب عن دعمنا التام للسيد بل كلينتون، المبعوث الخاص، والسيد إدموند مليت، الممثل الخاص للامين العام، على قيادتهما الجهود الدولية.

في أعقاب الزلزال الذي ضرب هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير أعلنت النرويج على الفور تقديم ٣٥ مليون دولار من باب الإغاثة الطارئة. وفي مؤتمر المانحين الدوليين في ٣١ آذار/مارس أعلنت النرويج مساعدة طويلة الأمد لهايتي بمبلغ إضافي قدره ١٠٠ مليون دولار يصرف على مدى السنوات الأربع القادمة في ثلاثة مجالات: التأهب للكوارث والتنمية الريفية المستدامة؛ والحوار السياسي وبناء الثقة؛ وحماية النساء والأطفال من العنف والاعتداء الجنسي والاتجار.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى بضعة جوانب هامة تتعلق بحماية المدنيين في هايتي. لقد عانت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) والشرطة الوطنية الهايتية من خسائر كبيرة نتيجة للزلزال. وبالتالي فإن مما يبعث على الاطمئنان رؤية الطريقة الجيدة التي تعاونت بها الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة هايتي والعناصر المحلية في تناول مسائل الحماية الملموسة في أعقاب الزلزال. لكن التحديات المقبلة هائلة.

ما يقرب من مليوني شخص من المشردين داخليا ما فتئوا يعيشون في ١ ٣٠٠ موقع للأشخاص المشردين الآن، قبل أن يحل موسم الأمطار والأعاصير. ويعيش ما يقرب من ٨٠ في المائة من هؤلاء في مخيمات تفتقر إلى الإدارة المناسبة للمخيمات. وقد تلقينا تقارير عن الاغتصاب وأشكال أخرى من الاعتداءات الجنسية على النساء والأطفال في المخيمات. وبموازاة ذلك ما زالت أعداد كبيرة من المجرمين الخطرين طلقاء بعد هروب السجناء بأعداد هائلة في أعقاب الزلزال – هروب سجناء مجرمين احتجزوا بفضل الإجراءات الفعالة التي اتخذتها بعثة هايتي لإلقاء القبض عليهم قبل الزلزال. إن الحالة تبعث على الجزع حقا.

الهياكل الهايتية لسيادة القانون يتعين تعزيزها من أجل حماية سكان هايتي، بما في ذلك داخل مخيمات ومواقع الأشخاص المشردين داخليا. وإن الشرطة الوطنية ستظل حاجتها ماسة إلى دعمنا لها في هذا المسعى وينبغي اتخاذ كل التدابير الممكنة لتقوية قدرتها على حماية النساء والأطفال المعرضين للاستغلال الجنسي والعنف والاتجار.

لذلك تؤيد النرويج تأييدا تاما توصية الأمين العام بتعزيز عناصر الشرطة في بعثة هايتي لتمكينهم من مواجهة هذه التحديات الضخمة. وستوفر النرويج، كدليل ملموس على المساعدة، دعما ماليا كبيرا للبرنامج المشترك بين بعثة هايتي والشرطة الوطنية الهايتية لتقوية وحدات الشرطة الوطنية المعنية بالجرائم الجنسانية.

وعلاوة على ذلك، وحالما يتم تحديد المناصب والوظائف، نعتزم ترشيح ضباط شرطة نرويجيين مؤهلين تأهيلا عاليا ومتمتعين بخبرات في ميدان العنف الجنسي والعنف الجنساني، وكذلك في مسائل الاتجار. وسنستهل حوارا مع إدارة عمليات حفظ السلام مباشرة بعد مضاهاة قدراتنا باحتياجات بعثة هايتي في الميدان.

وكنقطة أخيرة أود أن أوكد أن كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هايتي اليوم – حتى الجهود التي تعالج الشواغل الآنيّة – ينبغي أن تنطوي على عنصر التفكير في بناء القدرة. فتحقيق الاستدامة الطويلة الأمد بالنسبة إلى الشرطة الوطنية الهايتية وغيرها من الهياكل الهايتية لسيادة القانون يتطلب تعاونا متواصلا ووثيقا بين بعثة هايتي وسلطات هايتي في جميع الأوقات.

ولا يراود أحدا الشك بأن أبناء هايتي يتصدرون المسيرة منذ البداية. إنها بلدهم ومستقبلهم وفي نهاية المطاف مسؤوليتهم؛ وليس لنا نحن المجتمع الدولي سوى أن ندعمهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.